

دورة: استثنائية
جلسة: غير مفتوحة



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة
عمالة إقليم العرائش
جماعة العرائش
مديرية المصالح
مصلحة شؤون المجلس

محضر الدورة الاستثنائية

لشهر غشت 2022





محضر أشغال الدورة الاستثنائية لشهر غشت 2022

عملا بمقتضيات المادة 36 من القانون التنظيمي عدد 113.14 المتعلق بالجماعات، عقد مجلس جماعة العرائش أشغال الدورة الاستثنائية لشهر غشت 2022، وذلك يوم الخميس 20 محرم 1444 الموافق ل 18 غشت 2022، في الساعة الثالثة (15.00) مساء بقاعة الاجتماعات بمقر جماعة العرائش الكائن بشارع السوسن بتجزئة المغرب الجديد، برئاسة السيد عبد المومن صبيحي رئيس مجلس جماعة العرائش، وبحضور السيد محمد أديب برادة باشا مدينة العرائش.

وتجدر الإشارة إلى أن السيدة كاتبة المجلس تخلفت عن الحضور في هذه الدورة من دون عذر، ولذلك ناب عنها نائبها السيد محمد براد في القيام بمهامها.

قائمة كشف الحضور

- العدد القانوني لأعضاء المجلس : (35)
- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : (35)
- عدد الأعضاء الحاضرين : (18)

وهم السيدات والسادة:

- | | |
|--------------------------|---------------------|
| رئيس المجلس : | 1. عبد المومن صبيحي |
| النائب الثالث للرئيس : | 2. السعيد بوشيبة |
| النائب الرابع للرئيس : | 3. محمد المتوكي |
| النائب الخامس للرئيس : | 4. رشيد الركراكي |
| النائبة السادسة للرئيس : | 5. فاطمة شهر |
| النائبة السابعة للرئيس : | 6. هيام الكلاعي |
| نائب كاتبة المجلس : | 7. محمد براد |
| عضو المجلس : | 8. حميد العالي |
| عضوة المجلس : | 9. إكرام عمه |
| عضوة المجلس : | 10. فاطمة القنبوعي |
| عضو المجلس : | 11. منير بوملوي |
| عضوة المجلس : | 12. نجية اجبارة |
| عضوة المجلس : | 13. سميرة اليملاحي |
| عضوة المجلس : | 14. الزهرة لحيان |

15. محمد هلال : عضو المجلس
 16. أنوار كرمون : عضو المجلس
 17. عبد العالي الزيتوني : عضو المجلس
 18. لحسن الشاوي : عضو المجلس

- عدد الأعضاء الغائبين بعذر : (00)
- عدد الأعضاء الغائبين بدون عذر : (17) وهم السيدات والسادة:
- 19. عبد الإله الحسيسن : النائب الأول للرئيس
- 20. مصطفى البوزيدي : النائب الثاني للرئيس
- 21. خديجة سلاي : كاتبة المجلس
- 22. سليمان الفرجاني : عضو المجلس
- 23. فاطمة بن حمدان : عضوة المجلس
- 24. عمر الكموني : عضو المجلس
- 25. نور السعيد الوغليضي : عضو المجلس
- 26. فاطمة القنبوعي : عضوة المجلس
- 27. مشيخ القرقرى : عضو المجلس
- 28. نادية رجال : عضوة المجلس
- 29. محمد الرزامي : عضو المجلس
- 30. كوثر العمالي : عضوة المجلس
- 31. جمال العلوي أبو البركات : عضو المجلس
- 32. العربي السطي : عضو المجلس
- 33. محمد المزوري : عضو المجلس
- 34. هشام أشلحي : عضو المجلس
- 35. نجاة موعلي : عضوة المجلس

وحضر عن باشوية العرائش السيد:

- ميلود أسطيط : عن قسم الجماعات الترابية بباشوية العرائش

وحضر عن المصالح الجماعية السادة:

- عبد السلام الصروخ : مدير المصالح المكلف
- محمد البشيرى : رئيس مصلحة شؤون المجلس
- سعاد عابد : عن القسم الثقافي والاجتماعي والرياضي



جدول أعمال الدورة

- النقطة الأولى : المصادقة على إقالة كاتبة المجلس من مهامها.
- النقطة الثانية : الدراسة والمصادقة على توزيع منح الدعم على الجمعيات.
- النقطة الثالثة : الدراسة والمصادقة على عقد التدير المفوض لمرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز بجماعة العرائش.

تقارير اللجان الدائمة:

- تقرير لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة

طبقا لمقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي 113.14 انعقد يوم الثلاثاء 09 غشت 2022، اجتماع للجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة على الساعة الحادية عشر صباحا تحت رئاسة رئيس اللجنة السيد حميد العالي وبحضور السادة الآتية أسماؤهم وصفاتهم:

- جمال العلوي أبو البركات : عضو اللجنة
- محمد هلال : عضو المجلس
- مصطفى البوزيدي : عضو المجلس
- نجاة موعلي : عضوة المجلس
- فاطمة القنبوعي : عضوة المجلس
- العربي السطي : عضو المجلس

كما حضر الاجتماع من السادة رؤساء المصالح الداخلية وبصفة استشارية:

- عبد السلام الصروخ : مدير المصالح المكلف

وقد حضر هذا الاجتماع من ممثلي المصالح الخارجية السيد: ميلود أسطيط عن قسم الجماعات الترابية بباشوية العرائش.

جدول الأعمال :

لل مصادقة على إقالة كاتبة المجلس من مهامها.

استهل رئيس اللجنة السيد حميد العالبي أشغال هذا الإجتماع بكلمة ترحيبية قدمها للحاضرين، حيث بسط أمامهم أهمية النقطة المدرجة من حيث أبعادها التنظيمية والهيكلية التي سيعرفها المجلس الموقر، وبعد مناقشة مستفيضة من طرف السيدات والسادة أعضاء اللجنة، أوصت اللجنة ما يلي :

- تأجيل النقطة إلى حين التوصل بتعليل لهذا القرار.

وانتهى الإجتماع على الساعة الثانية عشر والنصف زوالا.

حميد العالبي
رئيس اللجنة

رئيس لجنة الميزانية والشؤون
المالية والبرمجة
حميد العالبي





النقطة الأولى

- المصادقة على إقالة كاتبة المجلس من
مهامها



- النقطة الأولى: المصادقة على إقالة كاتبة المجلس من مهامها.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الباشا، السيدات المستشارات، السادة المستشارين، السادة ممثلي وسائل الإعلام، مساء الخير.

أفتتح أشغال الدورة الاستثنائية لشهر غشت 2022. وقبل ذلك، لابد من كلمة في حق السيد الباشا. أولاً أهنئه بمناسبة تجديد الثقة، وتعيينه باشا بمدينة بني ملال.

صراحة كان إنساناً بما للكلمة من معنى، وكان رجل السلطة المثالي الذي يدعم المجلس خلال هذه التجربة الفتية، ويقدم له يد العون والنصح في جميع محطاته. وتشهد المدينة على ذلك، وعلى الخدمات الجليلة التي يقوم بها، والحضور القوي على مستوى مدينة العرائش.

نتمنى له كامل التوفيق في مهمته الجديدة، ونحن متأكدين من نجاحه وتوفيقه. ونعاهده أن مدينة العرائش، ومجلس مدينة العرائش تستظل تبادله الحب والتقدير على كل ما قدمه لهذه المدينة، وشكراً.

إذن نبدأ الجلسة، طبعاً بعد معاينة سجل الحضور واكتمال النصاب القانوني.

أذن نفتح الجلسة بالنقطة الأولى وهي: المصادقة على إقالة كاتبة المجلس من مهامها.

هذه النقطة التي تقدمت بها كرئيس للمجلس بناء على المادة 24 التي تقول بأنه يمكن إقالة كاتب المجلس أو نائبه من مهامهما، بمقرر يصوت عليه أعضاء المجلس بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها باقتراح معلل من الرئيس...

إذن بالنسبة لي كتعليل -بطبيعة الحال- إضافة إلى تعليقات أخرى، التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار من طرف رئاسة المجلس والإخوة في مكتب المجلس والإخوة في الأغلبية المسيرة. وبناء على المادة 47 التي تقول:

"يحرر كاتب المجلس محضرا للجلسات يشتمل على المقررات التي اتخذها المجلس. ويضمن المحضر في سجل المحاضر يرقمه ويؤشر عليه الرئيس وكاتب المجلس.

توقع المقررات من قبل الرئيس والكاتب وتضمن بالترتيب في سجل المقررات حسب تواريخها.

إذا تغيب كاتب المجلس أو عاقه عائق أو رفض التصويت على المقررات، يشار صراحة في محضر الجلسة إلى سبب عدم التوقيع، وفي هذه الحالة يجوز لنائب الكاتب القيام بذلك تلقائياً، وإذا تعذر ذلك عين الرئيس من بين أعضاء المجلس الحاضرين، كاتباً للجلسة يتولى التوقيع بكيفية صحيحة على المقررات".

والآن نحن، وبعد سنة من عمر هذا المجلس، ليس هناك أي سجل لمحاضر الجلسات وللمقررات المؤشر عليها محرر وموقع من طرف السيدة كاتبة المجلس.

أيضاً خلال الدورات الأخيرة تبين بأن السيدة كاتبة المجلس تتخذ قرارات تمضي عكس القرارات المتخذة من طرف الأغلبية ومن طرف مكتب المجلس، وهو ما سوف يشكل بطبيعة الحال إخلالاً وإرباكاً في سيرورة عمل المكتب وبرنامج المكتب عموماً، ولا ينسجم بتاتا مع ثقافة وفلسفة المجالس من حيث الانسجام بين مكوناتها سواء داخل أغليبتها أو في المعارضة.

إذن بناء على ما سبق أفتح الباب للنقاش وقبل ذلك أعطي الكلمة للسيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لقرأ التقرير بخصوص هذه النقطة فليفضل مشكوراً.

السيد حميد العالي، رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة:

بسم الله الرحمن الرحيم:

محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة

طبقاً لمقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي 113.14 انعقد يوم الثلاثاء 09 غشت 2022، اجتماع للجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة على الساعة الحادية عشر صباحاً تحت رئاسة رئيس اللجنة السيد حميد العالي وبحضور السادة الآتية أسماؤهم وصفاتهم:

- جمال العلوي أبو البركات : عضو اللجنة
- محمد هلال : عضو المجلس
- مصطفى البوزيدي : عضو المجلس
- نجاة موعلي : عضوة المجلس
- فاطمة القنبوعي : عضوة المجلس
- العربي السطي : عضو المجلس

كما حضر الاجتماع من السادة رؤساء المصالح الداخلية وبصفة استشارية:

- عبد السلام الصروخ : مدير المصالح المكلف

وقد حضر هذا الاجتماع من ممثلي المصالح الخارجية السيد: ميلود أسطيط عن قسم الجماعات الترابية بباشوية العرائش.

جدول الأعمال :

المصادقة على إقالة كاتبة المجلس من مهامها.

استهل رئيس اللجنة السيد حميد العالي أشغال هذا الإجتماع بكلمة ترحيبية قدمها للحاضرين، حيث بسط أمامهم أهمية النقطة المدرجة من حيث أبعادها التنظيمية والهيكلية التي سيعرفها المجلس الموقر، وبعد مناقشة مستفيضة من طرف السيدات والسادة أعضاء اللجنة، أوصت اللجنة ما يلي :

- تأجيل النقطة إلى حين التوصل بتعليل لهذا القرار.

وانتهى الإجتماع على الساعة الثانية عشر والنصف زوالاً.

السيد عبد المؤمن الصبيحي، رئيس المجلس :

إذن شكراً السيد حميد العالي. كما هو معلوم أن هذه النقطة أخذت ما يكفي من النقاش سواء بين أعضاء اللجنة، أو بين المكونات داخل المجلس. وبالتالي نعرضها على المناقشة.

إذن مادام ليس هناك أي تدخل نعرض النقطة المتعلقة بالمصادقة على إقالة كاتبة المجلس من مهامها على التصويت.

إذن عملية التصويت تسفر على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين لعملية التصويت.....: 16
- عدد الأعضاء المعبر عنها.....: 16
- عدد الأعضاء الموافقين.....: 16 وهم السادة والسيدات:

عبد المؤمن صبيحي -السعيد بوشيبة - محمد المتوكي - رشيد الركراك - فاطمة شهر - هيام الكلاعي - محمد براد - إكرام عمة - نجية اجبارة - فاطمة القنبوعي - منير بوملوي - حميد العالي - عبد العالي الزيتوني - لحسن الشاوي - سميرة اليملاحي - محمد هلال.

- عدد الأعضاء الراضين : لأحد
- عدد الممتنعين عن التصويت : لأحد.

إذن يصادق المجلس بالإجماع على النقطة المتعلقة بإقالة كاتبة المجلس من مهامها.



مقرر النقطة الأولى



المقرر عدد 43 / 2022 بتاريخ 18 غشت 2022

النقطة المتعلقة بالمصادقة على إقالة كاتبة المجلس من مهامها.

- إن مجلس جماعة العرائش المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ الخميس 20 محرم 1444 الموافق ل 18 غشت 2022.
 - وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، خاصة المادة 43 منه.
 - وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالمصادقة على إقالة كاتبة المجلس من مهامها.
 - وبعد اعتماد التصويت العلني برفع الأيدي.
- وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين لعملية التصويت:: 16
- عدد الأصوات المعبر عنها:: 16
- عدد الأعضاء الموافقين:: 16، وهم السادة والسيدات:
عبد المومن صبيحي - السعيد بوشيبة - محمد المتوكي - رشيد الركراك - فاطمة شهر - هيام الكلاعي - محمد براد -
إكرام عمه - نجية اجبارة - فاطمة القنبوعي - منير بوملوي - حميد العالي - عبد العالي الزيتوني - لحسن الشاوي
- سميرة اليملاحي - محمد هلال.

- عدد الأعضاء الراضين:: لا أحد
- عدد الممتنعين عن التصويت:: لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق مجلس جماعة العرائش بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على إقالة كاتبة المجلس من مهامها.

كاتبة الجلسة

محمد براد

نائب كاتبة المجلس



رئيس المجلس

رئيس جماعة العرائش

عبد المومن صبيحي



النقطة الثانية

- الدراسة والمصادقة على توزيع منح الدعم
على الجمعيات.



- النقطة الثانية: الدراسة والمصادقة على توزيع منح الدعم على الجمعيات.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

الآن نمر إلى النقطة الثانية، المتعلقة بالدراسة والتصويت على توزيع الدعم على الجمعيات. وكما هو معروف أن أشغال اللجنة لا زالت لم تصل وفق المساطر، ووفق المنهجية التي اعتمدها في عملية توزيع منح الدعم، نظرا لكثرة الطلبات التي عرضت على اللجنة. وبالتالي تم اقتراح إرجاء هذه النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على توزيع منح الدعم إلى الدورة المقبلة لشهر أكتوبر إن شاء الله. واعتبارا لذلك أعرض هذا المقترح على أنظار المجلس من أجل التصويت عليه.

إذن عملية التصويت على تأجيل هذه النقطة تسفر على ما يلي :

- عدد الأعضاء الحاضرين لعملية التصويت.....: 16
- عدد الأعضاء المعبر عنها.....: 16
- عدد الأعضاء الموافقون.....: 16 وهم السادة والسيدات:

عبد المومن صبيحي -السعيد بوشيبة - مجد المتوكي - رشيد الركراك - فاطمة شهر - هيام الكلاعي - مجد براد - إكرام عمة - نجية اجبارة - فاطمة القنبوعي - منير بوملوي - حميد العالي - عبد العالي الزيتوني- لحسن الشاوي - سميرة اليملاحي - مجد هلال.

- عدد الأعضاء الراضين.....: لأحد
- عدد الممتنعين عن التصويت.....: لأحد.

إذن يصادق المجلس بالإجماع على تأجيل النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على توزيع منح الدعم إلى دورة لاحقة.



مقرر النقطة الثانية



المقرر عدد 44 / 2022 بتاريخ 18 غشت 2022

النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على توزيع منح الدعم على الجمعيات.

- إن مجلس جماعة العرائش المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ الخميس 20 محرم 1444 الموافق ل 18 غشت 2022.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، خاصة المادة 43 منه.

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على توزيع منح الدعم على الجمعيات.

- وبعد اعتماد التصويت العلني برفع الأيدي.

وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين لعملية التصويت:: 16
- عدد الأصوات المعبر عنها:: 16
- عدد الأعضاء الموافقين:: 16، وهم السادة والسيدات:
عبد المومن صبيحي - السعيد بوشيبة - مجد المتوكي - رشيد الزكراك - فاطمة شهر - هيام الكلاي - مجد براد -
إكرام عمه - نجية اجبارة - فاطمة القنبوعي - منير بوملوي - حميد العالي - عبد العالي الزيتوني - لحسن الشاوي
- سميرة اليملاحي - مجد هلال.

- عدد الأعضاء الراضين:: لا أحد
- عدد الممتنعين عن التصويت:: لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق مجلس جماعة العرائش بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على توزيع منح الدعم على الجمعيات. وذلك بتأجيل النقطة إلى دورة لاحقة.

كاتب الجلسة

مجد براد

نائب كتابة المجلس



رئيس المجلس

عبد المومن صبيحي

عبد المومن صبيحي



النقطة الثالثة

- الدراسة والمصادقة على عقد التدير المفوض
لمرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز بجماعة
العرائش.



- النقطة الثالثة: الدراسة والمصادقة على عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز بجماعة العرائش.

السيد عبد المومن صبيحي، رئيس المجلس:

ونمر الآن إلى النقطة الثالثة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز بجماعة العرائش.

هذا الموضوع سبق وأن نوقش في دورة سابقة من خلال عرضه على أنظار المجلس في إطار الدراسة والمصادقة على كناش التحملات أعدته المصالح الجماعية من أجل سد الفراغ في هذا المجال بالمدينة ومن أجل الاستجابة للمصالح الامنية التي تجد صعوبات كبيرة في معاقبة المخالفين لقانون السير والجولان بالمدينة. لكن تم التعرض على المقرر الصادر في شأنه من طرف سلطات المراقبة. لأن هناك عقد للتدبير المفوض نموذجي ورد من وزارة الداخلية، ينبغي المصادقة عليه والعمل به. وهو الذي نعرضه الآن في هذه الدورة من خلال هذه النقطة.

إذن أيها الإخوان وبما أن هذه النقطة لم يتم تداولها في اللجنة رغم إحالتها عليها، وفقا للمادة 28 من القانون التنظيمي 113/14 الذي تقول :

"تعرض النقط المدرجة في جدول أعمال المجلس لزوما على اللجان الدائمة المختصة لدراستها، مع مراعاة مقتضيات المادتين 36 و 37 أذناه. وفي حالة عدم دراسة لجنة دائمة لأي سبب من الأسباب لمسألة عرضت عليها، يتخذ المجلس مقرا بدون مناقشة يقضي بالتداول أو عدم التداول في شأنها".

إذن من أجل استصدار هذا المقرر، أعرض أولا على أنظار المجلس الموافقة على التداول في النقطة على التصويت.

إذن من يصوت بنعم على مناقشة هذه النقطة خلال هذه الجلسة الحالية:

إذن تم التصويت بالإجماع على الموافقة على التداول في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز بجماعة العرائش.

وبالتالي أعرض النقطة على المجلس من أجل المناقشة.

من يتدخل في هذا الموضوع؟

اذن بما أنه ليس هناك أي تدخل في هذا الشأن، نعرض النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز بجماعة العرائش على التصويت.

إذن عملية التصويت تسفر على ما يلي :

- عدد الأعضاء الحاضرين لعملية التصويت.....: 16
- عدد الأعضاء المعبر عنها.....: 16
- عدد الأعضاء الموافقون.....: 16 وهم السادة والسيدات:

عبد المومن صبيحي -السعيد بوشيبة - محمد المتوكي – رشيد الركراك - فاطمة شهير - هيام الكلاعي - محمد براد -
إكرام عمه - نجية اجبارة - فاطمة القنبوعي - منير بوملوي - حميد العالي – عبد العالي الزيتوني- لحسن الشاوي
- سميرة اليملاحي - محمد هلال.

- عدد الأعضاء الراضين.....: لأحد
- عدد الممتنعين عن التصويت.....: لأحد.

وبالتالي يصادق المجلس بالإجماع على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على عقد التدبير
المفوض لمرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز بجماعة العرائش.

وبهذا نكون قد تناولنا جميع النقط المدرجة في هذه الدورة الاستثنائية، وختاماً أعطي الكلمة للسيد
محمد براد نائب كاتبه المجلس، من أجل تلاوة برقية الولاء والإخلاص المرفوعة إلى السدة العالية بالله
بمناسبة اختتام هذه الدورة.

المرفقات

المملكة المغربية
وزارة الداخلية



المديرية العامة للجماعات الترابية

مديرية التنقلات الحضرية والنقل

عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز بجماعة

المغرايش

دفتر تحملات - نموذج للتدبير المفوض

فهرس

3	الباب الأول: أحكام عامة
3	المادة 01: الموضوع
3	المادة 02: نوعية الخدمات
3	المادة 03: الأهداف العامة
3	المادة 04: العملة
3	المادة 05: الإطار التشريعي والتنظيمي
4	المادة 06: شروط المشاركة
4	الباب الثاني: التقديم والترشيح
4	المادة 07: إعداد ملف الدعوة إلى المنافسة
4	المادة 08: دفتر التحملات
4	المادة 09: مشروع وثائق العقد
5	المادة 10: إعداد ملف الدعوة إلى المنافسة
6	المادة 11: رسالة الترشيح
7	المادة 12: التوقيع بالأحرف الأولى
7	المادة 13: نموذج الوثائق
7	المادة 14: تقديم العروض
7	الباب الثالث: التزام المرشح
8	المادة 15: تعريفات التدبير المفوض
8	المادة 16: مراجعة تعريفات التدبير المفوض
10	المادة 17: الاتاوات الشهرية
11	المادة 18: إيداع الضمان
11	الباب الرابع: فحص وتقييم العروض
11	المادة 19: برنامج الاستثمار التعاقد
11	المادة 20: فتح ملفات الترشيح
12	المادة 21: العرض
12	المادة 22: تقييم العرض
15	المادة 23: التنقيط الإجمالي وترتيب العروض
15	المادة 24: انتقاء المفوض له
15	المادة 25: معلومات إضافية
15	شبكة التقييم والتصليف
15	1. البرنامج التوقعي للاستثمار (40 نقطة)
15	2. التعريفات (60 نقطة)
16	3. التنقيط الإجمالي (100 نقطة)

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 01: الموضوع

يهدف دفتر التحملات هذا إلى تحديد الإطار العام لتقديم ودراسة وتقييم العروض الخاصة باستغلال مرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز على مستوى جماعة في إطار عقد التدبير المفوض لمدة خمس (5) سنوات مع إمكانية التمديد لمدة عامين بناء على حجم البرنامج الاستثماري.

المادة 02: نوعية الخدمات

تتمثل الخدمات التي سيتم تقديمها في إطار مرفق التدبير المفوض في قطر المركبات وإيداعها بالمحجز المعينة من قبل العون محرر الخالفة أو من قبل السلطة القضائية داخل المجال المحدد في الملحق 1 (مجال التدبير المفوض) من مشروع العقد. سيتم توفير الخدمات موضوع التدبير المفوض في إطار الشروط والمواصفات المحددة في مشروع العقد. تم تضمين مسودة الاتفاقية والملحق 1 (مجال التدبير المفوض) و2 (البرنامج الاستثماري، وأسعار التدبير المفوض والإسقاطات المالية) في الملف المقدم للمترشحين.

المادة 03: الأهداف العامة

تهدف السلطة المفوضة عبر التدبير المفوض، إلى إعادة هيكلة مرفق القطر والحجز والارتقاء بها وتحسين خدماتها. تتمثل الأهداف العامة فيما يلي:

- إضفاء الطابع المهني على تسيير المرفق وتحديثه؛
- وضع الشروط اللازمة لتلبية الاحتياجات المتعلقة بإخلاء الطرق العمومية في حال وجود مخالفة أو عمل نظامي صادر عن مصالح الأمن، في ظروف جودة وأمان جيدة.

المادة 04: العملة

يجب أن تكون المبالغ المقدمة من طرف المرشحين مقومة بالدرهم المغربي. المبالغ الواردة في اتفاقية التدبير المفوض وملحق العقد يعبر عنها بالدرهم المغربي الثابت ويتم تحديد قيمته بتاريخ الترشيح. يجب التعبير عن المبالغ بالأرقام والحروف، والأخيرة هي السائدة دائماً.

المادة 05: الإطار التشريعي والتنظيمي

إعلان دعوة إلى المنافسة للتدبير المفوض لمرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز بجماعة يتم طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية التالية:

- الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

- الظهير الشريف رقم 1.06.15 الصادر في 15 محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 54-05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة؛

- المرسوم رقم 2.03.169 الصادر في 22 من محرم 1424 (26 مارس 2003) المتعلق بنقل البضائع عبر الطرق لحساب الغير أو للحساب الخاص؛

- المرسوم رقم 2.00.854 الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1422 (17 سبتمبر 2001) لتطبيق القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

- الظهير الشريف رقم 1.63.260 الصادر في 24 جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) بشأن النقل بواسطة السيارات عبر الطرق كما تم تنميته وتغييره بالقانون 16.99 الصادر بالظهير رقم 1.00.23 من 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000).

- دفتر التحملات الحالي.

المادة 06: شروط المشاركة

يمكن فقط للشركات أو مجموعات الشركات الوطنية والدولية المتوفرة على مراجع تقنية في قطاع قطر المركبات وإبداعها بالمحجز المشاركة في إعلان الدعوة إلى المنافسة الحالي.

وتجدر الإشارة إلى أنه طبقا لمضامين دورية رئيس الحكومة رقم 15-20-cab بتاريخ 21 محرم 1442 (10 سبتمبر 2020) بشأن تفعيل الأفضلية الوطنية وتشجيع المنتجات المغربية في إطار الصفقات العمومية، تتم زيادة 15٪ من مبلغ عروض الشركات الوطنية بالنسبة للمقاولات أو مجموعات المقاولات المنشأة في المغرب، يجب عليها أيضا استيفاء الشروط التالية:

- أن تكون في وضع ضريبي منتظم فيما يتعلق بإدارة الضرائب؛

- أن تكون في وضع منتظم فيما يتعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS).

لا يجوز للأشخاص في حالة التصفية القضائية أو الجبر القانوني الاشتراك إلا بإذن خاص صادر من السلطة القضائية المختصة. في حالة الترشيحات المقدمة من طرف مجموعات الشركات، يجب عليها تقديم التركيبة المؤسسية المقترحة فيما يخص الشركة المفوضة وكذلك اشتراكات كل عضو في رأس مالها.

الباب الثاني: التقديم والترشيح

المادة 07 : إعداد ملف الدعوة إلى المنافسة

يتكون ملف الدعوة إلى المنافسة من الوثائق التالية:

- دفتر التحملات؛

- مسودات مستندات عقد التدبير المفوض (الاتفاقية وملحقاتها).

المادة 08 : دفتر التحملات

يتوافق دفتر التحملات مع هذه الوثيقة التي تحدد شروط المشاركة، وإجراءات تقديم العروض، وعملية تقييمها وإعلان النتيجة.

المادة 09: مشروع وثائق العقد

يتكون العقد من اتفاقية التدبير المفوض وملحقاتها.

- تحدد الاتفاقية الإطار القانوني للعلاقة بين المفوض إليه والسلطة المفوضة وتحدد الأحكام الرئيسية لتنفيذ عقد التدبير المفوض.

- عدد ملحقات العقد اثنين (2) (أو أكثر إذا لزم الأمر) (ويمكن زيادتها بملحقات أخرى وفقا لاحتياجات السلطة المفوضة):

o الملحق 1 - مجال التدبير المفوض ؛

o الملحق 2 - برنامج الاستثمار وتعريفات التدبير المفوض والإسقاطات المالية

o الملحق 3 - ...

يجب أن يتم التوقيع على الاتفاقية والملحقات ونظام الدعوة إلى المنافسة من قبل المرشح وتقديمها في ملف الترشيح.

صيغة مراجعة الأسعار، المدرجة في دفتر التحويلات الحالي والملحق 2 من العقد، هو معطى تحدده السلطة المفوضة. يجب تقديم برنامج الاستثمار من قبل المرشح حسب جداولات ملف الدعوة إلى المنافسة.

المادة 10: إعداد ملف الدعوة إلى المنافسة

يتكون ملف الترشيح من نسخة واحدة لطلب الترشيح في ظرف غير مختوم وثلاثة ملفات (ملف «إداري»، وملف تقني «القدرة والتجربة المهنية»، وملف «العرض»):

أ- يقدم الملف الإداري في نسخة أصلية واحدة وثلاث نسخ في ظرف مختوم. ويجب أن يشتمل على الوثائق التالية:

أ- الوثيقة أو المستندات التي تبرر الصلاحيات الممنوحة للشخص الذي يعمل نيابة عن المرشح ونيابة عن المشغل التقني؛

ب- شهادة مسلمة من طرف محصل الموقع الضريبي لمدة تقل عن عام، تشهد بأن المرشح في وضع ضريبي منتظم؛

ج- شهادة صادرة لمدة تقل عن عام من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) تشهد أن المرشح في وضع منتظم اتجاه هذه الهيئة؛

د- مشروع الاتفاقية وملحقات عقد التدبير المفوض وكذا نظام الدعوة إلى المنافسة. يجب توقيع هذه الوثائق (يجب ألا تحتوي هذه الوثائق على أية إشارة إلى العرض)؛

هـ- ترخيص وزارة النقل واللوجستيك (MTL) لأداء مرفق قطر المركبات.

ب- يجب أن يشتمل الملف التقني، المراد تقديمه من نسختين ونظيرين أصليين في ظرف مختوم، على الوثائق التالية:

أ- اسم الشركة والتوطين ورأس المال وقائمة المساهمين الرئيسيين؛

ب- الاسم والوظيفة ورقم الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني للشخص المراد الاتصال به؛

ج- تقرير الأنشطة وتفاصيل تتعلق بتدبير مرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز وكذا قائمة المراجع في هذا المجال، إن أمكن، مع تقديم تفاصيل أهمها؛

د- مذكرة تقديمية حول الموارد البشرية والمادية والمالية التي تتوفر عليها. فيما يتعلق بالموارد البشرية، يتعين على المرشح أن يدرج في الملف بطاقات شخصية تشتمل على العناصر التالية:

بالنسبة لمستخدمي التدخل:

1. نسخة مصداق عليها من بطاقة التعريف الوطنية CINE (بالنسبة للقطر بواسطة مركبة من الصنف A، يجب أن يكون سن المعني بالأمر 19 عامًا على الأقل في تاريخ فتح الأظرفة، وبالنسبة للقطر بواسطة مركبة من الصنف B وC، يجب أن يكون سن المعني بالأمر 23 عامًا على الأقل في تاريخ فتح الأظرفة)؛

2. نسخة مصداق عليها من رخصة السياقة (سنة واحدة على الأقل لقيادة المركبات من الصنف A و5 سنوات لقيادة المركبات من الصنف B وC)؛

3. شهادة مدرسية (الحد الأدنى شهادة التعليم الابتدائي CEP)؛

4. شهادة التأهيل المهني (مرغوب فيها للغاية)؛

5. السجل العدلي أو بطاقة السوابق العدلية؛

6. جميع الوثائق التي تثبت تجربة لا تقل عن سنة واحدة في مجال الإصلاح والقطر لقيادة المركبات من الصنف A و5 سنوات للصنفين B وC.

بالنسبة لمستخدمي التأطير:

1. نسخة مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية CINE (يجب ألا يتعدى سن المعنى بالأمر 23 سنة على الأقل في تاريخ فتح الأظرفة)؛
2. نسخة مصادق عليها من رخصة السياقة (5 سنوات على الأقل)؛
3. شهادة مدرسية (المستوى الثانوي كحد أدنى)؛
4. شهادة التأهيل المهني؛
5. السجل العدلي أو بطاقة السوابق العدلية؛
6. جميع الوثائق التي تثبت تجربة لا تقل عن 5 سنوات في مجال الإصلاح والقطر.
هـ- التقارير السنوية لأخر ثلاث سنوات مالية، إن أمكن؛
و- بالنسبة للطلبات المقدمة من طرف إحدى المجموعات، مذكرة تفاهم بين الأعضاء تحدد دور ومساهمة كل منهم وتعيين ممثل عنها.
ز- وثيقة تبرر التفويض الممنوح للممثل المعين، من قبل جميع أعضاء المجموعة، لتمثيلهم والتصرف وأخذ القرار نيابة عنهم، وكذلك الالتزام بالمشاركة من الممثل المذكور، بمعدل لا يقل عن 51٪ من رأس مال الشركة المفوضة المستقبلية؛
ح- إقرار شرف أن تمتلك الشركة المترشحة ما لا يقل عن 51٪ من رأس مال الشركة المفوضة المستقبلية.
ط- أي معلومات أو وثيقة إضافية أخرى يرى المرشح أنها مفيدة لتقييم ملفه.
يجب أن يتضمن ملف العرض المقدم في نسختين ونظيرين أصليين في ظرف مختوم الوثائق التالية:
أ- اقتراح تعريفات التدبير المفوض على مدى 5 سنوات معدة وفقاً للبنية التعريفية المحددة في الملحق 2 ودفتر التحملات الحالي؛
ب- برنامج الاستثمار المتوقع على مدى فترة التدبير المفوض، مع مراعاة الأسطول التعاقدية والبرمجة المحددة في دفتر التحملات.
ج- الإسقاطات المالية والبيانات المحاسبية الموجزة المحددة في الملحق 2.
د- وصف الوسائل التقنية واللوجستية والمالية المتعين تنفيذها والجدول الزمني لتحقيق الأهداف وطرق وأدوات التسيير التي ينوي المرشح وضعها.
يجب تقديم هذه البيانات على حامل ورقي وفي شكل إلكتروني حسب الجذاذات المرفقة لملف إعلان الدعوة إلى المنافسة.

المادة 11: رسالة الترشيح

سيتم صياغة رسالة الترشيح وفقاً للنموذج التالي:

نموذج رسالة الترشيح

السيد: في

سيدي الرئيس،

جواباً على الدعوة إلى المنافسة من / 202 / n ° بتاريخ / / 202... للتدبير المفوض لمرفق القطر والحجز،

تقدم الشركة أو مجموعة الشركات (المرشح) رفقته عرضها المشتمل على الوثائق التالية:

- نموذج واحد من رسالة الترشيح في ظرف غير مختوم؛

- نسخة واحدة من الملف الإداري في ظرف مختوم؛

- نسختين ونظيرين أصليين للملف التقني في ظرف مختوم.

- العرض، من نظيرين أصليين ونسختين، في ظرف مختوم يتضمن ما يلي:

o تعريفات التدبير المفوض؛

o البرنامج الاستثماري المتوقع؛

o الإسقاطات المالية والبيانات المحاسبية الموجزة؛

o وصف الوسائل التقنية واللوجستية والمالية المتعين تنفيذها والجدول الزمني لتحقيق الأهداف وطرق وأدوات التسيير التي تنوي المجموعة أو الشركة وضعها.

هذا العرض صالح لمدة خمسة وسبعين (75) يوماً من تاريخ التعهد.

المرشح، الذي تم إبلاغه بشروط وأحكام الدعوة إلى المنافسة، يتعهد بشكل لا رجوع فيه بعدم اتخاذ إجراء قانوني ضد، ممثلي أو ال لأي سبب من الأسباب المتعلقة بالدعوة إلى المنافسة.

الموقع مغول حسب الأصول لتمثيل المرشح وتقديم هذا العرض. يتم تأكيد تفويضه من خلال التوكيل الكتابي المرفق برسالة الترشيح هذه.

المرشح

الموقع / الصفة

المادة 12: التوقيع بالأحرف الأولى

يجب التوقيع بالأحرف الأولى على دفتر التحملات ومشروع اتفاقية التدبير المفوض وملحقات العقد في كل صفحة من طرف الممثل بالتفويض للمرشح. يجب ألا تحتوي هذه الوثائق على أي عنصر أو معلومات عن عرض المرشح.

يجب على الممثل بالتفويض للمرشح أولاً أن يوقع بالأحرف الأولى على جميع صفحات العرض. يتم تأكيد تفويضه بتوكيل كتابي مرفق بالعرض.

يجب ألا يتضمن ظرف "العرض"، وهو موضوع الفقرة (ج) من المادة 10 أعلاه، أي إضافة بين السطور أو حمولة نصية زائدة، حتى لو تعلق الأمر بتصحيح أخطاء محتملة من جانب المرشح نفسه. أي تصحيح من هذا النوع يجب توقيعه بالأحرف الأولى من طرف الموقع (الموقعون) على العرض.

المادة 13: نموذج الوثائق

يجب تقديم العرض حسب النماذج والجذاذات الموضحة في ملف إعلان المنافسة.

- المادة 11 من هذا الدفتر لنموذج رسالة الترشيح؛

- المادة 15 الخاصة بأسعار التدبير المفوض؛

- المادة 19 من هذه القواعد والملحق (2) من العقد المتعلق بالبرنامج الاستثماري.

المادة 14: تقديم العروض

يجب تقديم ملف الترشيح (الظرف الإداري، الظرف التقني وظرف العرض) من قبل ممثل المرشح في مقر جماعة قبل في الساعة.....

يتم إصدار وصل إيداع لممثل المرشح.

لا يخضع أي ملف ترشيح مقدم للتعديل أو الإضافة. لن يتم إرجاع الملفات المقدمة إلى المرشح.

الباب الثالث: التزام المرشح

المادة 15: تعريفات التدبير المفوض

تشمل البنية التعريفية تعريفات القطار والحجز وفقاً للتوقيت ونوع المركبة المراد سحها. يجب الحفاظ على هذه البنية ويتم تغييرها فقط بمبادرة من السلطة المفوضة.

نوع السيارة/التوقيت	الفترة الزمنية من 6:00 إلى 21:00	الفترة الزمنية من 21:00 إلى 6:00
مركبة ذات 4 عجلات، بعلبة ناقل سرعة يدوي، مقطورة بألية من صنف-أ- *A		
مركبة ذات 4 عجلات، بعلبة ناقل سرعة أوتوماتيكي، مقطورة بألية من صنف-أ- *A		
مركبة ذات 4 عجلات مقطورة بألية من صنف-ب- *B		
مركبة ذات 4 عجلات مقطورة بألية من صنف-ج- *C		
مركبة ذات 3 عجلات (tripteur) وعجلتين		

* تم وصف مركبات القطار (-أ- و-ب- و-ج-) في المادة 18 من الاتفاقية.

المادة 16: مراجعة تعريفات التدبير المفوض

تم مراجعة التعريفات سنوياً، بمناسبة دخول العقد حيز التنفيذ، من خلال تطبيق المعامل K على التعريفات التعاقدية. يجب ألا تقل المراجعة الدورية عن اثني عشر (12) شهراً.

يشمل معامل المراجعة K مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أسعار أهم عوامل الإنتاج الرئيسية وجزء ثابت يتوافق مع مكاسب الإنتاجية. تخضع التعريفات الناتجة عن تطبيق صيغة المراجعة لموافقة السلطة المفوضة ولا يتم تطبيقها إلا بعد موافقة سلطة الوصاية. في حالة أنه بعد تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية الجديدة، ينتج عن ذلك تباين كبير في تكاليف استغلال المفوض إليه التي لم تأخذ بعين الاعتبار في صيغة المراجعة، يجب على المفوض إليه والسلطة المفوضة التشاور معاً لفحص واتخاذ قرار بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها.

طريقة تطبيق صيغة المراجعة التعريفات

$$Tur\ n = Tuc\ n \times K$$

$Tur\ n$ = التعريفات المستعملة المعدلة برسم السنة n

$Tuc\ n$ = التعريفات المستعملة التعاقدية المطبقة في تاريخ المراجعة

K = معامل المراجعة الذي سيتم تطبيقه على التعريفات، يتم حسابه لكل صنف من أليات القطار (A و B و C).

$$K = 0,15 + 0,25 \times \frac{G}{G0} + 0,15 \times \frac{P}{P0} + 0,20 \times \frac{S}{S0} + 0,15 \times \frac{PR}{PRO} + 0,10 \times \frac{A}{A0}$$

GO = سعر الديزل في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ ؛

G = سعر الديزل في تاريخ المراجعة ؛

PO = سعر الوحدة لإطار آلية القطر وفقاً لصفحتها (A أو B أو C) في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ ؛

P = سعر الوحدة لإطار آلية القطر وفقاً لصفحتها (A أو B أو C) في تاريخ المراجعة ؛

S = قيمة الحد الأدنى للأجور في تاريخ المراجعة ؛

SO = قيمة الحد الأدنى للأجور في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ ؛

PRO = سعر 20 قطعة غيار للاستهلاك الحالي في قطاع القطر (مدرج في القائمة أدناه) في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ ؛

PR = سعر 20 قطعة غيار للاستهلاك الحالي في تاريخ المراجعة ؛

AO = قسط التأمين لآلية القطر وفقاً لصفحتها (A أو B أو C) في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ ؛

A = قسط التأمين لآلية القطر وفقاً لصفحتها (A أو B أو C) في تاريخ المراجعة.

سيتم استخدام معامل المراجعة K المحسوب على هذا النحو عند مراجعة التعريفات، بشرط أن يكون قد شهد تبايناً نسبياً أكبر

من أو يساوي 3٪ منذ التعديل الأخير. خلاف ذلك، سيكون معامل المراجعة هو ذلك المحسوب والمستخدم خلال المراجعة الأخيرة.

يتم تقريب التعريفات إلى العشرة السننيمات العليا.

في حالة عدم نشر أحد المؤشرات أو لم يعد يمثل تقييم تكلفة النفقات المعنية، يعمل الطرفان معاً لاستبداله باتفاق مشترك.

قائمة قطع الغيار الأكثر استهلاكاً

الرقم	تسمية	سعر الوحدة بالدرهم (شامل لجميع الضرائب)
1	الصيانة الضرورية للضاغط	
2	منظم هواء	
3	صمام تفريغ الفرامل	
4	أكواب أسطوانة الفرامل الأمامية والخلفية	
5	منفاخ	
6	تحمل الكاردان	
7	دعامات كاردان	
8	أحزمة المولد	
9	أحزمة المروحة	
10	مرشحات الهواء والديزل والزيت	يتم ملؤها من طرف المرشح (يتم إعطاء
11	قرص القابض	الأجزاء على سبيل البيان)
12	لوحات القابض	
13	ترس مضخة الزيت	
14	مضخة الزيت	
15	اسطوانة الضاغط	
16	مضخة المياه الضرورية	
17	محور الدوران الضروري	
18	ماستر القابض	

	مجموعة الفرامل الأمامية	19
	مجموعة الفرامل الخلفية	20
	مجموع أسعار 20 قطعة غيار (PR)	

تسمية	سعر الوحدة بالدرهم (شامل لجميع الضرائب)
G0 = ديزل	
P0 = إطار آلية قطر حسب فئتها (A أو B أو C)	
S0 = قيمة الحد الأدنى للأجور (SMIG)	يتم ملؤها
A0 = قسط التأمين لوحدة قطر حسب فئتها (A أو B أو C)	

المادة 17: الاتاوات الشهرية

يلتزم المفوض إليه بدفع إتاوات متغيرة للسلطة المفوضة شهريًا تصل إلى 100% من المداخل الشهرية في ... من كل شهر. تعيد السلطة المفوضة إلى المفوض إليه نسبة لا تقل عن 70% ويحد أقصى 80% (تحددها الجماعة) من المداخل المذكورة لتدبير مرفق القطر والحجز في ... من كل شهر. أي تأخير في السداد من قبل المفوض إليه سوف يعاقب بنسبة 5% إضافية من الدخل الشهري، عن كل يوم تأخير، لصالح السلطة المفوضة.

بالإضافة إلى ذلك، تتعهد السلطة المفوضة بدفع المبالغ المستحقة للمفوض إليه خلال المهل المحددة. يتم تحصيل المداخل مباشرة من قبل مستخدمي المفوض إليه وفقًا للتعريفات المعمول بها، عن طريق وصل، من مالكي و/ أو سائقي المركبات المقطورة أو التي بدأ سحها برفع عجلتين على الأقل. وهذا، إلا في حالة أعمال نظامية صادرة عن مصالح الأمن. في حالة تنفيذ أعمال نظامية صادرة عن مصالح الأمن، تتحمل السلطة المفوضة (الجماعة) تكلفة القطر. فيتم خصم المبالغ المستحقة من نسبة 20% إلى 30% المقتطعة من إيرادات تدبير مرفق القطر والحجز. ويتم تحويلها إلى المفوض إليه سنويًا، من تاريخ توقيع العقد.

ستتم مراجعة هذه الإتاوات الشهرية تلقائيًا عند كل مراجعة للتعريفات بنفس معامل المراجعة K. مراجعة رسوم الاستغلال:

$$R = R_0 \times K$$

R = الإتاوة الشهرية المراجعة ؛

R₀ = الإتاوات الشهرية في تاريخ المراجعة ؛

K = المعامل المستخدم لآخر مراجعة للتعريفات.

المادة 18: إيداع الضمان

من أجل ضمان التنفيذ السليم للعقد والسماح، في جميع الحالات، لضمان استمرارية المرفق المفوض، يلتزم المفوض إليه بإصدار لصالح السلطة المفوضة، عبر مؤسسة بنكية، مخولة لهذا الغرض من قبل السلطات المغربية المختصة، إيداع ضمانة بنكية شخصية ومشتركة بمبلغ ... دراهم (... درهم) وفقاً لأحكام الفصل 37 من اتفاقية التدبير المفوض. يسري هذا الإيداع في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ.

الباب الرابع: فحص وتقييم العروض

المادة 19: برنامج الاستثمار التعاقدي

يلتزم المرشح بإنجاز، أثناء ممارسة عقد التدبير المفوض، برنامج استثمار ... درهم بما في ذلك ... درهم آليات القطر، بعدد كافٍ من ... لكل صنف (A و B و C) وفقاً للجوء أم لا للتعاقد من الباطن) (تحده السلطة المفوضة). بالإضافة إلى اقتناء آليات القطر، يشمل برنامج الاستثمار المتوقع أيضاً إنجاز أشغال تهيئة موقف آليات القطر بمساحة م² (تحدها السلطة المفوضة في إطار توفير العقار للمفوض إليه لهذا الغرض)، وتهيئة المرائب وورشات العمل، وفقاً لما هو محدد في الملحق 2 من العقد. سيتم إنجاز البرنامج الاستثماري التعاقدي بنسبة 100٪ من إجمالي برنامج الاستثمار المتوقع، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من تاريخ توقيع العقد.

المادة 20: فتح ملفات الترشيح

سيتم فتح ملفات الترشيح وتقييمها من قبل لجنة مشتركة برئاسة رئيس جماعة أو من ينوب عنه وتضم ممثلين يتم تعيينهم بقرار، على النحو التالي:

للتداول:

رئيس الجماعة أو نائبه.

المسؤول المكلف بالمصالح الجماعية؛

المسؤول المكلف بمصلحة السير؛

المسؤول المكلف بمصلحة المالية والمحاسبة؛

الشسيع أو من ينوب عنه.

رئيس مصلحة الصفقات أو من ينوب عنه.

.....

للاستشارة:

المسؤول المكلف بالمحجز الجماعي؛

- ممثل الأمن الوطني؛

- ممثل الدرك الملكي؛

رئيس مصلحة الشرطة الإدارية؛

ممثل المديرية الإقليمية المكلفة بالنقل ...

سيتم فتح ملفات الترشيح في جلسة عامة على النحو التالي:

- 1- التحقق من وجود رسالة الترشيح؛
2. التحقق من وجود أظرفة عليها علامة "ملف إداري" و "ملف تقني" و "ملف العرض"؛
3. توقيع كل عضو من أعضاء اللجنة على الظرف المختوم الذي يحمل عبارة "العرض".
4. فتح الظرف المختوم الحامل لعبارة "ملف إداري".
5. التحقق من وجود جميع الوثائق.
6. فتح الظرف الحامل لعبارة "ملف تقني" والتحقق من وجود جميع الوثائق.
7. فتح الظرف الحامل لعبارة "العرض" بالنسبة للمرشحين الذين تم قبول ملفاتهم الإدارية والتقنية.

المادة 21: العرض

يستهدف العرض توفير العناصر التي تبرز جدوى وانسجام الإجراءات التي يتوخاها المرشح لتسيير وتطوير المرفق. المفوضة وفقًا للحقوق والالتزامات التي يحددها ملف إعلان المنافسة. والذي يجب أن يتضمن المقترحات التالية:

- البرنامج الاستثماري المتوقع والإسقاطات المالية.
- التعريفات.

المادة 22: تقييم العرض

تشرع اللجنة المكلفة بتقييم العروض، في جلسة علنية، في فتح عروض المرشحين الذين تم انتقائهم إثر نهاية مرحلة التدقيق في الملف الإداري والتقني ومطابقة الوثائق.

ستقوم اللجنة بتقييم عناصر العروض في جلسة مغلقة باستخدام شبكة التقييم التالية:

عدد النقاط	مكونات شبكة التقييم
40	(1) البرنامج الاستثماري المتوقع
60	(2) التعريفات المقترحة
100	التنقيط الإجمالي

سيتم تقييم كل من هذه المكونات على النحو التالي:

1- البرنامج الاستثماري المتوقع (40 نقطة).

يقدم المرشح برنامجًا استثماريًا يأخذ بعين الاعتبار أسطول آليات القطر والمنشآت وغيرها من التجهيزات ووسائل الاستغلال غير الأسطول.

سيتم التنقيط طبق للقاعدة التالية:

أعلى نقطة	عنصر برنامج الاستغلال المتوقع
30	الأسطول
5	المنشآت والتجهيزات الأخرى
5	وسائل الاستغلال غير الأسطول

ملحوظة: النقطة المقابلة للأسطول تأخذ بعين الاعتبار كلفة الاستثمار.

يجب أن يشمل الأسطول المخصص لاستغلال المرفق، بالإضافة إلى آليات القطر في المرفق، على أسطول احتياطي لاستبدال الآليات التي تعطلت أو تم سحبها لأسباب مختلفة.

يجب تقديم العرض وفقاً لجداول الملحق 2 (البرنامج الاستثماري، والتعريفات، والإسقاطات المالية) لعقد التدبير المرفق بملف إعلان المنافسة الحالي.

السلامة المالية للمرشح: يقدم المرشح القدرات المالية التي ينوي تعبئتها لإنجاز برنامج الاستثمار المتوقع (الموارد الخاصة، الاقتراض من المؤسسات المالية الخاصة أو العامة، الضمان، إلخ). يجب أن يكون هذا المكون مصححاً بوثائق تثبت التزام أو نية المشاركة في تمويل برنامج الاستثمار في التسيير.

2- التعريفات المقترحة (60 نقطة)

سيتم تقييم التعريفات المقترحة على أساس تعريفات القطر والحجز حسب الآليات من صنف A, B, C وفقاً للصيغ أدناه:

(أ) تعريف القطر لآلية من الصنف A: (35 نقطة)

يُحسب متوسط معدل القطر وفقاً للفترة الزمنية، للصنف A من آليات القطر على النحو التالي:

مركبة من الصنف A / الجدول الزمني	الجدول الزمني من 06:00 إلى 21:00 (H)	الجدول الزمني من 06:00 إلى 21:00 (HN)	المعدل = (HJ+HN)/2
BVA = مركبة ذات 4 عجلات ، مع علبة سرعة يدوية ، مقطورة بالآلية من الصنف A	متوسط BVA
BVM = مركبة ذات 4 عجلات ، مع علبة سرعة أوتوماتيكية ، مقطورة بالآلية من الصنف A	متوسط BVM
متوسط BVA + متوسط BVM = TrA			
2			

في حالة كون العرض له العديد من تعريفات القطر لكل آلية من الصنف A، سيتم حساب نقطة تعريف القطر على أساس متوسط جميع نقط التعريفات المقترحة لكل مرشح وفقاً للصيغة التالية:

$$NTrA < 0 \quad \text{إذا كانت } NTrA = 0 \quad \text{مع} \quad NTrA = 35 \times \left(1 - \frac{TrA - TrAmin}{TrAmin}\right)$$

بحيث:

$NTrA$ = نقطة تعرف القطر للمرشح المعني ؛

TrA = تعرف القطر الذي اقترحه المرشح المعني ؛

$TrAmin$ = تعرف القطر الذي اقترحه المرشح المزايد الأدنى.

(ب) تعريف القطر بالآلية من صنف B: (10 نقاط)

يتم احتساب معدل تعرف القطر وفقاً للفترة الزمنية للصنف B من آليات القطر على النحو التالي:

مركبة من الصنف B / الجدول الزمني	الجدول الزمني من 06:00 إلى 21:00 (H)	الجدول الزمني من 06:00 إلى 21:00 (HN)	المعدل = (HJ+HN)/2 = TrB
مركبة ذات 4 عجلات مقطورة بالآلية من الصنف B.	Tr

في حالة كون العرض له العديد من تعريفات القطر لكل آلية من الصنف B، سيتم حساب نقطة تعريف القطر على أساس متوسط جميع نقط التعريفات المقترحة لكل مرشح وفقاً للصيغة التالية:

$$NTrB = 10 \times \left(1 - \frac{TrB - TrBmin}{TrBmin}\right) \quad \text{مع} \quad NTrB = 0 \quad \text{إذا كانت} \quad NTrB < 0$$

بحيث:

$NTrB$ = نقطة تعرفه القطر للمرشح المعني ؛

TrB = تعرفه القطر الذي اقترحه المرشح المعني ؛

$TrBmin$ = تعرفه القطر الذي اقترحه المرشح المزايد الأدنى.

(ج) تعرفه القطر بالآلية من صنف C: (10 نقاط)

يتم احتساب معدل تعرفه القطر وفقاً للفترة الزمنية للصنف C من آليات القطر على النحو التالي:

المعدل $(HJ+HN)/2 = TrC$	الجدول الزمني من (HN) 06:00 إلى 21:00	الجدول الزمني من (HJ) 21:00 إلى 06:00	مركبة من الصنف C / الجدول الزمني
Tr	مركبة ذات 4 عجلات مقطورة بالآلية من الصنف C

في حالة كون العرض له العديد من تعريفات القطر لكل آلية من الصنف C، سيتم حساب نقطة تعريف القطر على أساس متوسط جميع نقط التعريفات المقترحة لكل مرشح وفقاً لنفس الصيغة المذكورة في الفقرة (ب).

(د) تعرفه قطر المركبات ذات الثلاث عجلات (دراجة ثلاثية العجلات) والمركبات ذات العجلتين: (5 نقاط)

يتم احتساب معدل تعرفه القطر وفقاً للفترة الزمنية للمركبات ذات العجلات الثلاث (دراجة ثلاثية العجلات) والمركبات ذات العجلتين على النحو التالي:

المعدل $(HJ+HN)/2 = TrB$	الجدول الزمني من (HN) 06:00 إلى 21:00	الجدول الزمني من (HJ) 21:00 إلى 06:00	مركبة ذات العجلات الثلاث (دراجة ثلاثية العجلات) والمركبات ذات العجلتين / الجدول الزمني
Tr	مركبة ذات العجلات الثلاث (دراجة ثلاثية العجلات) والمركبات ذات العجلتين

في حالة كون العرض له العديد من تعريفات القطر للمركبات ذات العجلات الثلاث (دراجة ثلاثية العجلات) والمركبات ذات العجلتين، سيتم حساب نقطة تعريف القطر على أساس متوسط جميع نقط التعريفات المقترحة لكل مرشح وفقاً للصيغة التالية:

$$NTr_{2r} = 5 \times \left(1 - \frac{Tr_{2r} - Tr_{2rmin}}{Tr_{2rmin}} \right) \text{ avec } NTr_{2r} = 0 \text{ si } NTr_{2r} < 0$$

بحيث:

NTr = نقطة تعرفه القطر للمرشح المعني ؛

Tr = تعرفه القطر الذي اقترحه المرشح المعني ؛

$Trmin$ = تعرفه القطر الذي اقترحه المرشح المزايد الأدنى.

المادة 23: التنقيط الإجمالي وترتيب العروض

النقطة الإجمالية هي مجموع النقط التي حصل عليها كل مرشح على مستوى مكونات شبكة تقييم العروض. سيتم ترتيب عروض المرشحين تنازليا وفقاً للنقطة الإجمالية التي حصل عليها كل منهم.

المادة 24: انتقاء المفوض له

تشرع السلطة المفوضة على أساس ترتيب لجنة التقييم في استكمال المفاوضات مع المرشح الذي يحتل المرتبة الأولى، وفي حالة عدم التوصل لنتيجة، تفتح السلطة المفوضة مفاوضات مع المرشح التالي.

المادة 25: معلومات إضافية

للحصول على معلومات إضافية، الاتصال بجماعة

هاتف:

الفاكس:

البريد الإلكتروني:

شبكة التقييم والتصنيف

1. البرنامج التوقعي للاستثمار (40 نقطة)

عناصر البرنامج التوقعي للاستثمار	النتيجة (النقط)	الترشيحات
الأسطول	30	
المنشآت والتجهيزات الأخرى	5	
وسائل الاستغلال غير الأسطول	5	
التنقيط (1)		

2. التعريفات (60 نقطة)

الشبكة	النتيجة (النقط)	الترشيحات
نتيجة تعرفه القطر بألية من الصنف A (NTrA)	35	

	10	نتيجة تعرفه القطر بألية من الصنف B (NTrB)
	10	نتيجة تعرفه القطر بألية من الصنف C (NTrC)
	5	نتيجة تعرفه قطر المركبات ذات العجلات الثلاث (دراجة ثلاثية العجلات) والمركبات ذات العجلتين (NTr2r)
		التنقيط (2)

3. التنقيط الإجمالي (100 نقطة)

التشريعات	الشبكة
	النتيجة الإجمالية (2+1)
	الترتيب

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR



Direction Générale des Collectivités Territoriales
Direction de la Mobilité Urbaine et du Transport

CONTRAT DE GESTION DELEGUEE DU SERVICE DU REMORQUAGE ET
DE LA MISE EN FOURRIERE DES VEHICULES DANS LA COMMUNE
DE...L.A.R.A.CHE...

CONVENTION-TYPE DE LA GESTION DELEGUEE

CONTRACTANTS

La Commune de

Ci-après dénommé "Autorité Délégante" ;

D'une part

Et la société ayant son siège social à, ayant un Capital social de inscrite au registre de commerce sous le numéro du registre chronologique et le numéro du registre analytique.

Agissant solidairement et de manière indivisible en tant qu'actionnaires fondateurs de la société Délégataire.

Ci-après dénommé également "la société délégataire" ou le "Délégataire" ;

D'autre part,

IL A ETE ARRETE ET CONVENU CE QUI SUIT :

PREAMBULE

A l'initiative de la Commune de....., un appel à concurrence a été lancé pour l'octroi, dans le cadre d'un contrat de Gestion Déléguée, l'exploitation du service du remorquage et de la mise en fourrière des véhicules.

L'offre présentée par la société : a été retenue. Les travaux de finalisation ont permis la mise en place du contrat de la Gestion Déléguée dont le présent document constitue la Convention (ci-après « la Convention »).

Sommaire

Titre I : Dispositions générales	7
ARTICLE 01: Constitution du Contrat de Gestion Délégée	7
ARTICLE 02: Objet de la gestion déléguée	7
ARTICLE 03: Définition du service	7
ARTICLE 04: Durée du Contrat	8
ARTICLE 05: Prorogation de la durée du contrat	8
ARTICLE 06: Date d'entrée en vigueur du Contrat et conditions suspensives	8
ARTICLE 07: Définition du périmètre de la Gestion Délégée	8
ARTICLE 08: Révision du périmètre de gestion déléguée	9
Titre II : Régime du personnel	9
ARTICLE 09: Effectifs et formation	9
ARTICLE 10: Tenue professionnelle	9
ARTICLE 11: Hygiène et sécurité du personnel	10
Titre III : Régime des biens de la gestion déléguée	10
ARTICLE 12: Les biens de retour	10
ARTICLE 13: Les biens de reprise	11
ARTICLE 14: Inventaires	11
Titre IV : Conditions d'exploitation	11
ARTICLE 15: Horaires d'intervention	11
ARTICLE 16: Tarifications	12
ARTICLE 17: Révision des tarifs	12
Titre V : Dispositions techniques	12
ARTICLE 18: Caractéristiques des engins de remorquage	12
ARTICLE 19: Parc	13
ARTICLE 20: Autres moyens techniques	14
ARTICLE 21: Entretien des engins de remorquage	14
Titre VI : Obligations, droits et prérogatives du Délégataire	14
ARTICLE 22: Engagements généraux	14

ARTICLE 23:	Programme d'investissement contractuel	15
ARTICLE 24:	Respect des principes fondamentaux du service délégué	16
ARTICLE 25:	Cession de la Gestion Déléguée	16
ARTICLE 26:	Respect des dispositions législatives et réglementaires	16
ARTICLE 27:	Respect de l'intuitu personae	17
ARTICLE 28:	Assurances.....	18
ARTICLE 29:	Gestion aux risques et périls du Délégataire	18
ARTICLE 30:	Contrôle continu	18
ARTICLE 31:	Frais de gestion déléguée	19
ARTICLE 32:	Siège social du Délégataire.....	19
ARTICLE 33:	Traitement des réclamations	19
Titre VII : Dispositions financières.....		19
ARTICLE 34:	Rémunération du Délégataire	19
ARTICLE 35:	Reçus et factures.....	20
ARTICLE 36:	Régime comptable.....	20
ARTICLE 37:	Cautions de garantie	20
ARTICLE 38:	Régime de la garantie.....	21
ARTICLE 39:	Ressources financières	21
Titre VIII : Contrôle de la gestion déléguée		22
ARTICLE 40:	Portée du contrôle exercé par l'Autorité Délégante.....	22
ARTICLE 41:	Commissions mixtes de contrôle	22
ARTICLE 42:	Tableau de bord de fonctionnement du service.....	23
ARTICLE 43:	Statistiques et bilan d'activités.....	23
ARTICLE 44:	Révisions périodiques.....	23
Titre IX : Modification des termes du Contrat		24
ARTICLE 45:	Modification d'un commun accord.....	24
Titre X : Sanctions, pénalités et litiges		24
ARTICLE 46:	Insuffisance du parc mis en place	24
ARTICLE 47:	Déchéance pour défaillance du Délégataire	24
ARTICLE 48:	Pénalités contractuelles.....	25

ARTICLE 49:	Effets de la déchéance pour défaillance du Déléгатaire.....	26
ARTICLE 50:	Résiliation pour défaillance de l'Autorité Déléгante	26
ARTICLE 51:	Effets de résiliation pour défaillance de l'Autorité Déléгante	26
ARTICLE 52:	Résiliation pour cas de force majeure	27
ARTICLE 53:	Autres cas de déchéance	27
Titre XI : Extinction du contrat		28
ARTICLE 54:	Causes d'extinction du Contrat de Gestion Déléгuée	28
ARTICLE 55:	Rachat du contrat de gestion déléгuée	28
ARTICLE 56:	Continuation des services à la fin de la Gestion Déléгuée	28
ARTICLE 57:	Retour des biens de retour à l'Autorité Déléгante.....	28
ARTICLE 58:	Remise des biens en cas d'expiration anticipée du Contrat	29
ARTICLE 59:	Reprise des biens de reprise par l'Autorité Déléгante	29
ARTICLE 60:	Modalités de fin de la gestion déléгuée	30
Titre XII : Dispositions transitoires		31
ARTICLE 61:	Suivi des dossiers juridiques.....	31
Titre XIII : Dispositions diverses		31
ARTICLE 62:	Droit applicable	31
ARTICLE 63:	Règlement des différends et des litiges.....	31
ARTICLE 64:	Notifications	32
ARTICLE 65:	Textes généraux applicables.....	32
ARTICLE 66:	Intégralité du Contrat de Gestion Déléгuée "cas d'une clause entachée de nullité"	33
ARTICLE 67:	Unité de mesure, valeur de référence du Dirham et langues du Contrat	33
ARTICLE 68:	Enregistrements et frais divers.....	33
ARTICLE 69:	Election de domicile	34
Titre XIV : Liste des documents annexes.....		34
ARTICLE 70:	Modèle de caution bancaire	34
ARTICLE 71:	Les annexes du contrat de gestion déléгuée	35

Titre I : Dispositions générales

ARTICLE 01: Constitution du Contrat de Gestion Délégée

Le Contrat de Gestion Délégée est constitué :

- 1-de la présente Convention ;
- 2-du cahier des charges ;
- 3-des annexes telles qu'indiquées dans l'article 71.

La Convention et ses annexes ont la même valeur juridique. En cas de divergence, la Convention l'emporte sur les autres documents du Contrat.

Dans les articles ci-après :

- Le terme « Contrat », est utilisé pour désigner le Contrat de Gestion Délégée, et ses avenants éventuels ;
- Le terme « Cahier des charges » désigne le cahier des charges afférent à ce contrat de gestion déléguée ;
- Le terme « annexes » désigne les annexes du Contrat ;
- Le terme convention désigne la présente convention.

ARTICLE 02: Objet de la gestion déléguée

L'Autorité Délégante (la Commune de ...) confie à la Société Délégataire, qui l'accepte, dans les conditions et suivant les modalités décrites dans le Contrat, le soin d'exploiter de façon exclusive dans le périmètre objet de l'article 7 de la Convention le service du remorquage et de la mise en fourrière des véhicules, le tout étant plus amplement décrit dans les dispositions ci-après.

ARTICLE 03: Définition du service

Par service public de remorquage des véhicules, on entend le dégagement de la voie publique pour l'un des motifs décrits dans le Dahir n° 1-10-07 du 26 Safar 1431 (11 février 2010) portant promulgation de la loi n° 52-05 portant code de la route et ce, par un engin répondant aux caractéristiques techniques arrêtées par le Contrat et par les textes législatifs et réglementaires en vigueur au Maroc.

Par mise en fourrière on entend le transfert vers la fourrière communale ou aires de stationnement désignées et autres (douanes, juridictions...), après réception de l'ordre de mise en fourrière par l'agent verbalisateur ou par l'autorité judiciaire et ce, conformément au Dahir mentionné ci-dessus.

ARTICLE 04: Durée du Contrat

Le Contrat est conclu pour une durée de cinq (5) ans à compter de sa date d'entrée en vigueur, avec possibilité de reconduction de deux (2) ans.

ARTICLE 05: Prorogation de la durée du contrat

La durée du Contrat peut être prorogée à l'initiative de l'Autorité Délégante pour une durée supplémentaire n'excédant pas deux (2) ans. La prorogation de la durée du Contrat, doit être notifiée au Délégataire au moins à la 4^{ème} année du Contrat. Le Délégataire est en droit de refuser la prorogation dans un délai d'un mois, après la date de notification par l'Autorité Délégante de son intention de proroger le Contrat.

ARTICLE 06: Date d'entrée en vigueur du Contrat et conditions suspensives

La notification par l'Autorité Délégante de la date d'entrée en vigueur du Contrat interviendra après la réalisation des conditions suivantes :

- Visa du Contrat par l'Autorité compétente ;
- Remise par le Délégataire de la caution de garantie prévue à l'article 36 ci-après ;
- Création de la société délégataire de droit marocain.

Toutefois, si la mise en vigueur du Contrat n'intervient pas dans un délai maximum de trois (3) mois, à compter de la date de sa signature, les parties se réuniront pour examiner et arrêter d'un commun accord les modalités suivant lesquelles le contrat pourrait prendre effet ou être annulé à la demande de l'une des parties. Cette demande doit être adressée par lettre recommandée avec accusé de réception.

Dans ce cas, aucune des parties ne pourra réclamer à l'autre aucune indemnité ni aucun dommage - intérêt.

ARTICLE 07: Définition du périmètre de la Gestion Déléguée

Le service public de remorquage et de mise en fourrière des véhicules objet du présent Contrat est assuré en exclusivité par le délégataire à l'intérieur du périmètre défini par l'autorité délégante comme suit : (définir par la Commune les districts concernés ou autre, à préciser).

(NB: Selon ses besoins, la Commune peut avoir plusieurs délégataires sur son territoire ou recourir à une répartition du ressort territorial de la commune en secteurs et avoir un délégataire par secteur).

ARTICLE 08: Révision du périmètre de gestion déléguée

L'Autorité Délégante, lorsque des considérations techniques, économiques ou administratives le justifieront, aura la faculté de demander l'intégration dans le périmètre de toute nouvelle partie placée sous sa compétence ou de toute Collectivité Territoriale limitrophe qui exprime sa volonté de faire partie du périmètre. Dans ce cas, un avenant au Contrat sera établi d'un commun accord pour tenir compte de l'impact sur l'équilibre du contrat.

Titre II : Régime du personnel

ARTICLE 09: Effectifs et formation

Le délégataire procède au recrutement du personnel d'intervention et d'encadrement (détaillés dans le cahier des charges) ainsi que tout personnel pour besoins administratifs ou collecte de recettes, en nombre suffisant (à spécifier) selon les critères minimaux décrits dans le Cahier des charges afférent au Contrat.

Le personnel exerce ses fonctions sous la seule responsabilité du Délégataire, lequel sera tenu de répondre de tous les actes de son personnel dans l'exercice de ses fonctions.

Le Délégataire assure à son personnel :

- l'affiliation au régime de la Caisse Nationale de Sécurité Sociale selon la réglementation en vigueur ;
- des formations spécifiques, surtout aux nouvelles recrues:
 - Pour le personnel d'intervention : les techniques de remorquage des différents véhicules selon leur type (poids, boîte à vitesse manuelle/automatique) et selon l'engin de remorquage à disposition de ce personnel, la sécurité incendie ... ;
 - Pour le personnel d'encadrement : la communication avec les différents intervenants (agents de Police, Gendarmerie, Commune, conducteur et/ou propriétaire du véhicule, personnel d'intervention...), la sécurité incendie, formation aux outils informatiques nécessaires pour les tâches qui lui sont confiées...

ARTICLE 10: Tenue professionnelle

Le personnel d'encadrement et d'intervention doit soigner sa présentation auprès des usagers et porter des vêtements de travail composés de :

- Un gilet fluorescent et rétro-réfléchissant lui permettant d'être visible de jour comme de nuit, portant la mention service de dépannage ;

Une tenue professionnelle à valider par la Commune ;

Des gants professionnels.

Le personnel d'encadrement et d'intervention doit porter en permanence et d'une façon visible, un badge comportant le nom et le prénom, ainsi que le nom de la société de dépannage.

ARTICLE 11: Hygiène et sécurité du personnel

Le Délégué doit se conformer au Code du travail et à la législation en vigueur, notamment en matière d'hygiène et de sécurité du personnel. Il appartient au Délégué, de faire respecter à l'ensemble du personnel de la gestion déléguée, les règles d'hygiène, de sécurité et de santé en vigueur. Les éventuels frais des contrôles périodiques des installations par des organismes agréés et spécialisés qui découlent de cette législation sont à la charge du Délégué.

Titre III : Régime des biens de la gestion déléguée

Les biens utilisés au titre du service délégué sont constitués de biens de retour et des biens de reprise.

ARTICLE 12: Les biens de retour

Les biens de retour sont constitués principalement des aires de stationnement des engins de remorquage (et/ou autre à préciser) que l'Autorité Délégante met à disposition du Délégué pour la durée du contrat. Dans ce cas, le Délégué est tenu d'aménager ce terrain pour le stationnement des engins de remorquage à sa disposition quand ceux-ci sont hors service, de nuit comme de jour.

Ces biens sont inaliénables et demeurent la propriété de l'Autorité Délégante. Ils ne peuvent faire l'objet d'aucun acte de disposition que ce soit par cession, vente, hypothèque, gage, location ou mise à disposition même gratuite par le Délégué ou par l'Autorité Délégante pendant toute la durée de la Gestion Déléguée.

Le Délégué doit établir, au cours des trois (3) premiers mois de la mise en vigueur du contrat, un inventaire des biens de retours, cet inventaire doit être approuvé par l'Autorité Délégante et sera le premier inventaire du contrat.

Durant toute la durée du Contrat, le Délégué est tenu d'entretenir, de réhabiliter et de développer les biens de retour existants.

A la fin de la Gestion Déléguée, normale ou anticipée, les biens de retour sont retournés à l'Autorité Délégante conformément à la loi en vigueur.

ARTICLE 13: Les biens de reprise

Les biens de reprise sont composés des biens acquis ou constitués par le Délégataire à l'effet exclusif de l'exploitation du service délégué, il s'agit des engins de remorquage, des équipements et installations non fixes des ateliers, du matériel et outillage, du mobilier et matériel de bureau et des stocks.

Les biens de reprise sont propriété du Délégataire. A la fin de la Gestion Déléguée, l'Autorité Délégante dispose d'une option d'achat de ces biens de reprise à leur valeur comptable nette ou à défaut à dire d'expert.

Dans le cas où des biens de reprise sont détenus par le Délégataire en vertu d'un contrat de location, celui-ci s'engage à introduire dans tous les contrats de leasing ou de location d'un bien de reprise, une clause réservant à l'Autorité Délégante le droit d'exercer son option de reprise de ces biens en se substituant au Délégataire dans la poursuite de l'exécution des contrats de location précités dans les mêmes conditions.

ARTICLE 14: Inventaires

Le Délégataire s'engage à entretenir les biens de retour et les biens de reprise affectés à la Gestion Déléguée et à procéder à un inventaire annuel de ces biens.

La mise à jour des inventaires des biens de retour doit intervenir de façon permanente, pendant toute la durée de la gestion déléguée avec l'établissement d'inventaires annuels arrêtés à la clôture de chaque exercice et dont copie est communiquée à l'Autorité Délégante.

L'Autorité Délégante se réserve le droit de vérifier ou de faire vérifier, à tout moment, pendant la durée de la Gestion Déléguée, les inventaires des biens de retour. Le Délégataire s'oblige à procéder à toutes rectifications des inventaires de biens de retour rendues nécessaires à la suite des dites vérifications.

Le Délégataire doit remettre à l'Autorité Délégante l'inventaire de l'année précédente à la date d'expiration normale de la Gestion Déléguée ainsi qu'un inventaire établi à la date d'expiration précitée afin de permettre à l'Autorité Délégante de prendre possession des biens de retour et d'exercer son droit de reprise sur les biens de reprise.

Titre IV : Conditions d'exploitation

ARTICLE 15: Horaires d'intervention

Le délégataire doit assurer la disponibilité de son personnel compétent de jour comme de nuit, sept jours sur sept, y compris les jours fériés, sous les ordres des autorités compétentes (Police, Gendarmerie, et autorité locale).

ARTICLE 16: Tarifications

La tarification du remorquage et de la mise en fourrière des véhicules est fixée par arrêté fiscal du Président de la Commune et se présente comme suit :

Type de véhicule/Horaire	Horaire de 6 :00 à 21 :00	Horaire de 21 :00 à 6 :00
Véhicule à 4 roues, à boîte à vitesse manuelle, remorqué avec engin de catégorie A*
Véhicule à 4 roues, à boîte à vitesse automatique, remorqué avec engin de catégorie A
Véhicule à 4 roues remorqué avec engin de catégorie B*
Véhicule à 4 roues remorqué avec engin de catégorie C*
Véhicule à 3 roues (tripporteur) et à 2 roues

*Les catégories des engins de remorquage (A, B et C) sont décrites dans l'article 18 de la présente convention.

ARTICLE 17: Révision des tarifs

Les tarifs objet de l'article 16 de la convention peuvent être révisés annuellement à la date d'anniversaire de la date d'entrée en vigueur du Contrat, à l'initiative de l'Autorité Délégante.

La périodicité de la révision ne peut être inférieure à douze (12) mois et ce, selon les modalités décrites dans l'article 16 du Cahier des charges.

En aucun cas, le retard de la révision ne saurait justifier l'arrêt du service délégué, ni sa réduction, ni sa suspension, ni la réduction des investissements, ni leur report, ni la résiliation du Contrat par le Déléguataire.

Titre V : Dispositions techniques

ARTICLE 18: Caractéristiques des engins de remorquage

Les véhicules désignés au remorquage doivent être transportés au moyen d'engins dont la date de la première utilisation à partir de la date d'ouverture des plis de l'appel à concurrence, se présente comme suit :

- 5 ans au plus pour la catégorie A, dont le Poids Total en Charge (PTC) maximal est de 3,5T;
- 15 ans au plus pour la catégorie B, dont le PTC dépasse 3,5T, mais qui n'excède pas 19T;
- 15 ans au plus pour la catégorie C, engins d'évacuation rapide de la voie publique, dont le PTC dépasse 12T.

Les engins de remorquage doivent être également dotés d'une fourchette hydraulique, ayant des caractéristiques techniques modernes. Ils doivent être entre autre munis d'une plaque d'identification fixée sur le côté, précisant le Poids à Vide (PV), le PTC, la largeur hors tout, la longueur hors tout y compris la flèche d'attelage et l'identification du constructeur.

Aussi, les engins de remorquage doivent être équipés de moyens de sûreté, notamment les extincteurs, dont la contenance et le poids sont variables selon leur catégorie, avec un minimum à prévoir de 9 kg.

Par ailleurs, lesdits engins de remorquage doivent être de couleur unie, à valider avec la Commune, être munis des signaux réglementaires sur le toit et à l'arrière, et portant le nom de la Société, l'adresse de son siège social, le numéro de téléphone, ainsi que le nom et le logo de la Commune.

ARTICLE 19: Parc

Le Déléguataire s'engage à mettre en place les moyens nécessaires à l'exploitation du service sur l'ensemble du périmètre de gestion déléguée.

Le Déléguataire doit disposer des engins de remorquage au nom de sa Société au nombre total de (à préciser par la Commune pour chaque catégorie), répartis sur le territoire de la Commune comme suit :

- (Nombre et catégorie à préciser) pour le 1^{er} district;
- (Nombre et catégorie à préciser) pour le 2^{ème} district ;
- Etc.

Le nombre minimal, en biens propres du délégataire, d'engins de catégorie A se présente comme suit : (Nombre à préciser)

Pour les engins de catégorie B et C, le délégataire peut soit en disposer en biens propres, soit dans le cadre d'un contrat de mise à disposition s'étalant sur la période du contrat de gestion déléguée. Le nombre minimal des engins des catégories B et C est de :

- (Nombre à préciser) d'engins de catégorie B ;
- (Nombre à préciser) d'engins de catégorie C.

Tous les engins de remorquage doivent être dotés d'un carnet de circulation valable délivré par le Ministère de l'Équipement, du Transport, de la Logistique et de l'Eau.

ARTICLE 20: Autres moyens techniques

Outre les engins de remorquage, le Déléataire doit disposer d'un nombre suffisant des radios de transmission et d'appareils photos numériques.

Par ailleurs, le Déléataire doit disposer de tout le matériel bureautique nécessaire à l'établissement des rapports à transmettre aux entités concernées (Commune, Préfecture ou Province, DGSN, Gendarmerie Royale...).

ARTICLE 21: Entretien des engins de remorquage

Le délégataire est tenu de soumettre aux visites techniques, dans les centres agréés par le METLE, les engins de remorquage à sa disposition, que ça soit en biens propres ou dans le cadre d'un contrat de mise à disposition, et ce selon la loi en vigueur. Il veille également sur la propreté et l'entretien desdits engins.

L'Autorité Délégante se réserve le droit de contrôle du respect du présent article.

Titre VI : Obligations, droits et prérogatives du Déléataire

ARTICLE 22: Engagements généraux

Dès l'entrée en vigueur du Contrat, le Déléataire est seul responsable du fonctionnement du service délégué qu'il gère et exploite à ses risques et périls conformément aux termes du Contrat et à l'article 24 de la loi 54-05 relative à la gestion déléguée des services publics.

En particulier, il ne pourra se prévaloir ni de l'imprévision, ni d'une cause quelconque pour justifier sa défaillance ou l'inobservation de son programme d'investissement sauf en cas de force majeure ou de la défaillance de l'Autorité Délégante.

Les conséquences pécuniaires des dommages pouvant résulter du fonctionnement du service délégué après la date d'entrée en vigueur du Contrat ou pouvant être encourues au titre de l'exploitation, seront supportées exclusivement par le Déléataire qui s'y oblige en renonçant à tout recours à l'encontre de l'Autorité Délégante et de ses agents.

Sans que la liste ci-après soit limitative, les missions et responsabilités du Déléataire sont les suivantes :

Gestion de l'ensemble des relations avec les propriétaires et/ou conducteurs des véhicules remorqués ;

- Investissement (décrit dans l'article 23) et fourniture de l'ensemble des moyens matériels et humains nécessaires à l'exploitation, autres que les biens mis à sa disposition par l'Autorité Délégante ;
- Entretien des véhicules et maintenance de l'ensemble des biens mobiliers et immobiliers nécessaires à l'exploitation ;
- Passation de contrats de sous-traitance et gestion des relations avec les entreprises sous-traitantes, tout en demeurant personnellement responsable des conséquences de la sous-traitance, comme s'il avait lui-même entrepris les travaux et/ou prestations sous-traités.

Par ailleurs, le Délégué s'engage particulièrement à :

- Procéder aux opérations de remorquage des véhicules 24h/24, 7j/7 ;
- Répondre aux demandes d'interventions dans les délais impartis (fixés par la Commune) et dans les meilleures conditions de sécurité lorsqu'il s'agit notamment de dégager la voie publique en cas de véhicules accidentés ;
- Obéir aux services d'ordres des Services de sécurité (Police, Gendarmerie Royale et des autorités locales), lors des servitudes quotidiennes et durant les services d'ordre ;
- Respecter le règlement intérieur de la fourrière communale ;
- Mettre à disposition, en nombre cohérent avec le nombre de véhicules, le personnel d'intervention ;
- Exécuter les arrêtés adoptés par la Commune, ou qui seront adoptés par celle-ci dans le futur ;
- Collaborer avec les commissions mixtes instaurées dans le cadre de ce Contrat, à savoir celle chargée du contrôle et du suivi du respect du contrat d'exploitation et celle chargée du contrôle des engins de remorquage, et mettre à leur disposition tout document afférent à leurs missions ;
- Tenir à jour le « tableau de bord » relatif au fonctionnement du service du remorquage et de la mise en fourrière ;
- La communication des statistiques et bilans d'activités du service du remorquage et de la mise en fourrière au Délégué, aux représentants de la Sûreté Nationale, de la Gendarmerie Royale et des autorités locales.

ARTICLE 23: Programme d'investissement contractuel

Le programme prévisionnel d'investissement contractuel global pour la période de la Gestion Délégée, à la charge du Délégué, s'élève àDHS dontDHS est destiné à l'acquisition des engins de remorquage par catégorie (A, et/ou B et C selon le recours ou pas à la sous-traitance).

En plus des acquisitions des engins de remorquage, le programme prévisionnel d'investissement comprend également la réalisation des travaux d'aménagement de l'aire de stationnement des engins de remorquage, garages et ateliers et ce, conformément à ce qui est fixé dans l'annexe 2 du Contrat.

Le programme d'investissement contractuel sera réalisé à raison de 100% du programme prévisionnel d'investissement global, pendant les trois premiers mois à partir de la date de signature du Contrat.

ARTICLE 24: Respect des principes fondamentaux du service délégué

Conformément aux principes généraux d'exploitation, le Délégataire doit :

- Assurer de façon permanente, continue et régulière le fonctionnement du service délégué ;
- Adapter le service délégué aux exigences de l'intérêt général, chaque fois que nécessaire et dans des délais techniquement raisonnables.

ARTICLE 25: Cession de la Gestion Déléguée

Sous peine de résiliation immédiate du Contrat, la cession de la Gestion Déléguée est interdite qu'elle soit partielle ou totale et ce, conformément à l'article 11 de la loi 54-05 relative à la gestion déléguée des services publics.

Le Délégataire doit gérer et exploiter lui-même le service délégué. Il ne peut, sous peine de déchéance, céder partiellement ou totalement les droits nés du Contrat ou substituer un tiers pour l'exercice partiel ou total des attributions ou des compétences qui lui incombent au titre du Contrat.

Au cas où le Délégataire a recours à un tiers sous-traitant pour l'exécution de certaines prestations lui incombant au titre du Contrat, il demeurera seul responsable à l'égard de l'Autorité Délégante.

ARTICLE 26: Respect des dispositions législatives et réglementaires

Le Délégataire est tenu de se conformer, pendant toute la durée du Contrat à la législation et à la réglementation en vigueur, notamment en matière comptable, fiscale et sociale, sans que cette liste soit limitative.

Le Délégataire est tenu pendant toute la durée du Contrat de se conformer aux normes qui lui sont édictées. Il ne peut invoquer aucun changement ou modification des dispositions législatives ou réglementaires en vigueur lors de la prise d'effet du Contrat pour s'exonérer de l'une quelconque des obligations qui lui incombent en vertu de celui-ci.

ARTICLE 27: Respect de l'intuitu personae

Les actionnaires fondateurs s'engagent à créer, à la date de mise en vigueur du Contrat, une société de droit privé marocain, dont le capital de DH doit être libéré dans les délais légaux et conformément au plan de financement défini à l'annexe n°2. Cette société est le Délégué dont l'actionnaire principal est son Représentant qui doit satisfaire les conditions ci-après :

Détenir au sein des organes de gestion une fonction de gestion permettant l'exécution des termes du Contrat de Gestion Déléguée dans les meilleures conditions ;

Détenir en permanence, pendant toute la durée de Gestion Déléguée, au moins 51% du capital de la société Déléguée.

Le retrait dudit Représentant est soumis à l'accord préalable de l'Autorité Déléguée et l'approbation de l'Autorité de Tutelle.

Le candidat destiné à se substituer au Représentant doit avoir les mêmes compétences que ce dernier en matière de remorquage et de mise en fourrière, jouir d'une réputation ainsi que d'une surface financière équivalentes de même qu'il doit avoir une expérience confirmée en matière de Gestion Déléguée, le tout restant à l'appréciation de l'Autorité Déléguée et de celle de l'Autorité de Tutelle.

Le Délégué s'oblige à soumettre à l'approbation préalable de l'Autorité Déléguée et de l'Autorité de Tutelle toute cession d'actions de la société Déléguée à des tiers quel que soit le nombre des actions sur lequel la cession porte et quel que soit le mode de celle-ci.

L'accord préalable de l'Autorité Déléguée et l'approbation de l'Autorité de Tutelle sera nécessaire, en cas de cession à une personne physique ou à une personne morale filiale de l'actionnaire ou contrôlée par lui ou à une personne morale qui contrôle l'actionnaire.

L'Autorité Déléguée a le plein pouvoir d'appréciation de la qualité du cessionnaire au regard, notamment des critères de compétence et de référence initialement requis pour la Délégation.

Pour l'application des dispositions du présent article, la cession s'entend au sens le plus large englobant non seulement la vente mais le transfert des actions par tout autre moyen (échange, donation, apport en société, etc...).

Le nantissement de tout ou partie de leurs actions par les fondateurs ou l'un d'entre eux est également subordonné à l'accord préalable de l'Autorité Déléguée.

Les actionnaires fondateurs auront avant la signature du Contrat conclu un Pacte d'Actionnaires devant régir leurs relations.

Le Pacte devra être en conformité générale aux statuts du Délégué et fera partie intégrante des documents contractuels composant le Contrat.

Le Délégué s'oblige à soumettre à l'approbation préalable de l'Autorité Délégante et de l'Autorité de Tutelle toute modification statutaire ou du Pacte d'Actionnaires ayant une conséquence directe ou indirecte.

ARTICLE 28: Assurances

Le Délégué est le seul responsable du fonctionnement du service du remorquage et de la mise en fourrière, il est de ce fait responsable des accidents ou dommages qui peuvent survenir lors de l'exécution dudit service.

Le Délégué doit donc disposer, d'une façon permanente, d'une attestation d'assurance pour tous les accidents corporels (de son personnel) ou matériels (des engins dont il dispose), et tout autre dégât occasionné aux véhicules lors de leur remorquage et mise en fourrière, y compris leur vol et incendie.

Il est tenu, s'il y a lieu, de réparer les dégâts occasionnés pendant l'opération de remorquage dans une durée ne dépassant pas 7 jours à partir du jour de l'accident.

Des copies de ces assurances doivent être adressées à l'Autorité Délégante avant le commencement de l'exploitation du service du remorquage et de la mise en fourrière.

ARTICLE 29: Gestion aux risques et périls du Délégué

Le Délégué supporte toutes les charges nécessaires à l'exploitation du service délégué. Il assure la Gestion Déléguée à ses risques et périls, en bon père de famille et sous sa seule responsabilité, conformément et à l'article 24 de la loi 54-05 relative à la gestion déléguée des services publics.

Il supportera en outre, sauf recours contre qui de droit mais sans recours contre l'Autorité Délégante, toutes les indemnités qui pourraient être dues à des tiers, à la suite ou du fait de l'exploitation du service délégué ou de l'entretien des installations ou du matériel s'y rapportant.

ARTICLE 30: Contrôle continu

Le Délégué est tenu de collaborer, sans objections, avec tout organisme de contrôle et/ou d'audit externe (Etat, Autorité Délégante, experts et agents que la Commune fait connaître au Délégué), afin de s'assurer de la bonne gestion du service du remorquage et de la mise en fourrière, ainsi que de garantir le respect des engagements du présent Contrat.

Toute entrave auxdites missions de contrôle de la part du Délégué fera l'objet d'un PV dressé par le Président du Conseil Communal, entraînant des sanctions qui seront évaluées selon la gravité de la situation.

ARTICLE 31: Frais de gestion déléguée

Le délégataire est tenu de prendre en charge tous les frais nécessaires à la gestion du service du remorquage et de la mise en fourrière des véhicules, dont les frais des indemnités dues au personnel (et sous-traitants s'il y a lieu) chargés de la gestion dudit service, ainsi que de l'entretien des engins et des locaux et leur équipement.

ARTICLE 32: Siège social du Délégataire

Le Délégataire doit disposer d'un siège social décent, lui permettant de recueillir les appels et le courrier, avec une adresse fixe et être inscrit auprès des services compétents de la Commune. Il doit être par ailleurs équipé de tous les moyens lui permettant d'assurer la bonne exécution du service du remorquage des véhicules et leur mise en fourrière.

ARTICLE 33: Traitement des réclamations

Le Délégataire est tenu de répondre à toute réclamation et d'en rendre compte à l'Autorité Délégante.

Titre VII : Dispositions financières

ARTICLE 34: Rémunération du Délégataire

Le Délégataire procède au versement de la totalité de ses recettes mensuelles à l'Autorité Délégante le ... de chaque mois. Cette dernière lui restitue un taux minimal de 70% et maximal de 80% (à définir par la Commune) desdites recettes de gestion du service du remorquage et de la mise en fourrière le ... de chaque mois.

Tout retard de versement par le Délégataire sera sanctionné par un supplément de 5% de la recette mensuelle, par jour de retard, au profit de l'Autorité Délégante.

Par ailleurs, l'Autorité Délégante s'engage à verser les sommes dues au Délégataire dans les délais impartis.

La collecte des recettes se fait directement par le personnel du Délégataire selon les tarifs en vigueur, moyennant un récépissé, auprès des propriétaires et/ou conducteurs des véhicules remorqués ou dont l'action de remorquage a débuté par le soulèvement d'au moins deux roues et ce, excepté le cas des services d'ordre.

Dans le cas de l'exécution des services d'ordre, le remorquage sera à la charge de l'Autorité Délégante (la Commune). Les montants dus seront déduits des 20% à 30% retenus des recettes de gestion du service du remorquage et de la mise en fourrière,

et seront remis au Délégué annuellement, à compter du jour de la signature du Contrat.

ARTICLE 35: Reçus et factures

Les reçus des paiements des frais de remorquage et/ ou de remorquage et de mise en fourrière seront délivrés au conducteur ou propriétaire du véhicule par :

- Le personnel d'intervention du Délégué dans le cas de remorquage seul, si le conducteur ou le propriétaire du véhicule arrive lorsque le remorquage a débuté par le soulèvement d'au moins deux roues ;
- Un représentant du Délégué, présent dans la fourrière de manière permanente, si le véhicule a été remorqué et placé dans la fourrière.

Le carnet de reçus sera numéroté et visé par le régisseur, et comportera la date et l'heure du remorquage du véhicule, avec les données afférentes à ce dernier (immatriculation, photos prises conformément à la loi en vigueur...), ainsi que le nom et prénom du personnel d'intervention concerné par l'opération en question.

ARTICLE 36: Régime comptable

Le Délégué est tenu de respecter la loi n°9-88 relative aux obligations comptables des commerçants en vigueur dans ses opérations de comptabilité.

Il doit notamment se conformer à l'article 15 de la loi n°54-05, et fait ressortir l'intégralité du patrimoine mis en Délégation par l'Autorité Délégante et/ou le Délégué comportant en particulier les biens de retour et les biens de reprise. Ces biens doivent être inscrits à l'actif immobilisé sur la base de leur valeur estimée au moment de leur mise à disposition au profit du Délégué.

Le Délégué constate dans sa comptabilité les amortissements pour dépréciation les amortissements de caducité et provisions nécessaires pour maintenir le potentiel productif des installations et ouvrages délégués et pour permettre la reconstitution des capitaux investis.

ARTICLE 37: Caution de garantie

Afin de garantir la bonne exécution du Contrat et permettre, en toutes hypothèses, d'assurer la continuité du service délégué, le Délégué s'engage à émettre au bénéfice de l'Autorité Délégante, par un Etablissement Bancaire autorisé à cet effet par les Autorités Marocaines Compétentes, une garantie bancaire de suivant le modèle indiqué à l'article 70 de la convention.

Cette Garantie d'une validité d'un an sera reconduite annuellement par le Délégué, conformément à l'article 69 de la présente convention, trente (30) jours

au moins avant son expiration. La notification de cette reconduction sera faite par le Délégué à l'Autorité Délégante à l'intérieur du même délai de trente (30) jours. Cette Garantie prendra effet à la date d'entrée en vigueur du Contrat.

ARTICLE 38: Régime de la garantie

Sur le montant de la Garantie, l'Autorité Délégante peut ordonner les paiements suivants après une mise en demeure restée vaine pendant le délai de 30 jours à compter de la date de réception de la notification par le Délégué :

- Les sommes dues à l'Autorité Délégante par le Délégué conformément aux articles 34, 46 et 49 de la Convention ;
- Les dépenses faites en raison des mesures prises, aux frais du Délégué, pour assurer la sécurité publique liées aux biens de la gestion déléguée, la continuité ou la continuation du service délégué en application des dispositions des articles 47, 49 et 53.

Dans le cas de mise en jeu de la Garantie, le Délégué doit reconstituer intégralement le montant de la Garantie dans les trente jours francs qui suivent chacun des prélèvements effectués par l'Autorité Délégante.

Le défaut de reconstitution du montant de la Garantie par le Délégué dans le délai précité ouvrira à l'Autorité Délégante le droit, après une mise en demeure restée sans effet pendant quinze (15) jours francs, de prononcer les mesures prévues à l'article 47 ci-après.

A la fin de la Délégation, la validité de la Garantie expirera un an après la date de la fin de la Délégation sauf en cas de procédure judiciaire introduite par l'Autorité Délégante contre le Délégué, auquel cas, le Délégué maintiendra la Garantie en vigueur jusqu'à la fin de cette procédure.

ARTICLE 39: Ressources financières

Les ressources financières de la Gestion Déléguée comportent :

- 1- Les apports de capitaux propres du Délégué ;
- 2- Les emprunts contractés par le Délégué ;
- 3- L'autofinancement engendré par les recettes de l'activité de remorquage et de mise en fourrière des véhicules.

Titre VIII : Contrôle de la gestion déléguée

ARTICLE 40: Portée du contrôle exercé par l'Autorité Délégante

L'Autorité Délégante dispose à l'égard du Délégataire d'un droit de contrôle technique et de gestion du service délégué dans le respect du Contrat.

L'Autorité Délégante exerce son contrôle dans le but d'évaluer le respect par le Délégataire de ses obligations au titre du Contrat.

L'Autorité Délégante fixe les modalités d'exercice de son contrôle dans le respect des dispositions législatives et réglementaires en vigueur. Elle peut déléguer, tout ou partie de l'exercice de son contrôle à une ou plusieurs personnes physiques ou morales ou se faire assister par toute personne, conseil et expert de son choix.

L'Autorité Délégante peut, chaque fois qu'elle le juge nécessaire, recourir à une expertise externe. Le Délégataire est tenu à l'égard de l'organe d'expertise externe des mêmes obligations dont il est tenu à l'égard de l'Autorité Délégante.

Le Délégataire ne peut, en aucun cas, invoquer l'exercice de ce contrôle ou l'une des quelconques clauses du Contrat pour se soustraire, en tout ou partie, à l'une quelconque des obligations mises à sa charge par le Contrat.

Pour permettre à l'Autorité Délégante d'exercer sa mission de contrôle, le Délégataire s'engage à lui communiquer tous documents comptables, techniques ou autres et à lui permettre de prendre connaissance, sur place, de toutes pièces ou écritures relatives au service délégué.

Il est précisé que si les missions de contrôle ou d'audit sont effectuées par un personnel ne relevant pas de l'Autorité Délégante ou de l'Autorité de Tutelle, des dispositions sur la confidentialité des informations manipulées seront insérées dans les documents relatifs à la mission.

ARTICLE 41: Commissions mixtes de contrôle

Des commissions mixtes de contrôle, désignées par le Président de la Commune, seront mises en place. Il s'agit notamment de :

1. la commission chargée du contrôle des engins de remorquage, ayant pour missions :

- ✓ d'effectuer des tournées, périodiques ou inopinément, pour contrôler l'état des engins de remorquage ;
- ✓ établir des rapports sur l'état de ses engins.

Cette Commission sera composée des membres suivants :

- Le responsable chargé des services communaux ;
- Le responsable chargé du service de la circulation communale ;
- Le responsable chargé des équipements communaux ;

- Le représentant de la Sûreté Nationale ou de la Gendarmerie Royale.
- 2. la commission chargée du contrôle et du suivi du respect du Contrat de gestion déléguée, composée des membres suivants :
 - Le responsable chargé des services communaux ;
 - Le responsable chargé du service de la circulation ;
 - Le responsable chargé des équipements communaux ;
 - Le responsable chargé du service finances et comptabilité ;
 - Le Chef de Service de la Police Administrative.

S'il le juge nécessaire, le Président du Conseil Communal peut désigner des membres supplémentaires pour prendre part à ces Commissions.

ARTICLE 42: Tableau de bord de fonctionnement du service

Le Délégué tient un tableau de bord du fonctionnement du service du remorquage et de la mise en fourrière, lequel pourra être consulté, contrôlé ou obtenu en communication, à tout moment, par les services de la Préfecture / Province de ..., de l'Autorité Déléguée et des officiers de Police Judiciaire.

Le Délégué conserve en archives avec toutes les pièces justificatives afférentes à la gestion du service, pendant 3 ans à compter de la clôture de l'exercice.

Le tableau enregistre quotidiennement le mouvement de remorquage des véhicules mis en fourrière.

ARTICLE 43: Statistiques et bilan d'activités

Le Délégué est tenu de fournir aux services de la Préfecture/ Province de ..., à l'Autorité Déléguée et aux officiers de Police Judiciaire, tous les renseignements statistiques demandés, dans les délais voulus, ainsi qu'un bilan annuel d'activités. Ce dernier doit être fourni à la date d'anniversaire de prise d'effet du Contrat et au plus tard 30 jours après cette date.

Le bilan annuel doit être accompagné du rapport du Commissaire aux comptes (s'il y a lieu), le tableau récapitulatif des polices d'assurance en vigueur, le tableau d'évolution du personnel, ainsi qu'un état des contentieux en demande comme en défense.

ARTICLE 44: Révisions périodiques

Des réunions semestrielles sont tenues, entre l'Autorité Déléguée et le Délégué, pour examiner l'état de l'exécution du Contrat.

Le Délégué et l'Autorité Délégante peuvent réexaminer les conditions de fonctionnement de la gestion déléguée, en vue de l'adapter aux besoins conformément au principe d'adaptation du service public et dans le respect de l'équilibre financier de la gestion déléguée.

Titre IX : Modification des termes du Contrat

ARTICLE 45: Modification d'un commun accord

L'Autorité Délégante et le Délégué peuvent, par avenant, modifier, d'un commun accord, les clauses du Contrat.

Titre X : Sanctions, pénalités et litiges

ARTICLE 46: Insuffisance du parc mis en place

En cas d'incapacité du Délégué d'assurer le service pour insuffisance du parc mis en service et dans le cas où ce parc est inférieur au parc contractuel, l'Autorité Délégante se réserve le droit d'exiger une pénalité pour non exploitation. Le montant de cette pénalité sera égal au produit de trois (3) véhicules remorqués avec un engin de catégorie A par engin manquant et par jour.

Le produit des pénalités qui découle des infractions relevées en violation du Contrat de Délégation doit être versé au compte de l'Autorité Délégante dans un délai de dix (10) jours ouvrables après notification.

Passé ce délai, l'Autorité Délégante est en droit de prélever le montant dû au titre des pénalités sur le montant de la Garantie prévue à l'article 36 ci-dessus.

Le Délégué a le droit de fournir à l'Autorité Délégante les justificatifs nécessaires. L'Autorité Délégante se réserve le droit de décider sur la base desdits justificatifs, si le Délégué est déchargé ou pas de cette pénalité.

ARTICLE 47: Déchéance pour défaillance du Délégué

L'Autorité Délégante pourra prononcer la déchéance du Délégué aux torts de celui-ci, en cas de faute grave.

Sans que la liste suivante soit limitative, sont considérés comme étant des fautes graves, notamment les cas décrits ci-après.:

- En cas d'interruption totale d'une durée excédant dix (10) jours pour une cause imputable au Délégataire, sauf en cas de grève du personnel du Délégataire ou autre revendication sociale admise par le droit marocain ;
- Si le Délégataire, sans raison fondée, ne reconstitue pas ou ne reconduit pas la Garantie dans les conditions prévues par le Contrat;
- En cas de cession partielle ou totale de la Gestion Déléguée ;
- En cas de récurrence d'insuffisance du parc conformément à l'article 46 ;
- En cas de changement de majorité au sein de l'actionnariat du Délégataire et si le Représentant ou l'un ou les actionnaires, ne détiennent plus dans le capital du Délégataire le niveau des participations défini dans l'article 27 ci-dessus ;
- En cas de retard de règlement de la redevance conformément à l'article 34 ou de toute somme due à l'Autorité Délégante.

La déchéance ne pourra intervenir que trois (3) mois après la mise en demeure par lettre notifiée au Délégataire et demeurée infructueuse.

Dès la mise en demeure, l'Autorité Délégante et le Délégataire devront rechercher dans le délai imparti précité toute solution pouvant permettre la poursuite de la Gestion Déléguée.

Les conséquences de cette déchéance, si elle devait être prononcée à l'issue de la période ci-dessus indiquée par une notification de l'Autorité Délégante au Délégataire, sont fixées à l'article 61.

ARTICLE 48: Pénalités contractuelles

En cas de non-respect de certaines dispositions contractuelles par le Délégataire, l'Autorité Délégante se réserve le droit d'appliquer les montants des pénalités afférentes à chaque type d'infraction commise par le délégataire. Ci-après une liste non exhaustive en cas de manquement imputable au délégataire :

- Si le Délégataire ne réalise pas le programme d'investissement dans les délais et les conditions fixés par le Contrat ;
- En cas du non-respect des caractéristiques techniques, des règles d'hygiène propreté et d'entretien des engins de remorquage ;
- En cas du non-respect des tenues distinctives portées par le personnel du Délégataire ;
- En cas de cession partielle ou totale du service de la Gestion Déléguée ;
- En cas de défaut de communication préalable par le délégataire à l'autorité délégante de l'interruption du service ;
- En cas de défaut de réponse à une demande d'information émanant de l'autorité délégante.

ARTICLE 49: Effets de la déchéance pour défaillance du Délégué

Lorsque la déchéance est prononcée par l'Autorité Déléguée conformément aux dispositions de l'article 47, il est fait application des règles suivantes :

- Le Délégué s'oblige à réparer tous les torts et préjudices causés à l'Autorité Déléguée et au service délégué ainsi que les conséquences pécuniaires qui en découlent sans que le Délégué puisse prétendre à aucune indemnisation pour quelle que cause que ce soit ;
- En outre, la Garantie objet de l'article 37 sera définitivement acquise à l'Autorité Déléguée et sera appelée dans son intégralité ;
- En contrepartie des biens de retour que le Délégué a financés, l'Autorité Déléguée remboursera au Délégué une somme correspondant à la valeur nette comptable, à la date de la résiliation, des immobilisations réalisées ou en cours financés par le Délégué. La valeur nette comptable des biens de retour sera calculée conformément aux durées d'amortissement définies dans l'annexe 2.

ARTICLE 50: Résiliation pour défaillance de l'Autorité Déléguée

Le Délégué pourra résilier le Contrat en cas de faute grave de l'Autorité Déléguée avec préavis dans un délai de 3 mois, notamment :

- Si les mesures nécessaires, relevant de sa compétence, ne sont pas, sans raison valable, prises par l'Autorité Déléguée pour la bonne exécution de la gestion déléguée dans les conditions prévues par le Contrat ;
- Si les tarifs ou leur révision dans les conditions prévues par le Contrat ne sont pas appliqués.

Dès la mise en demeure, le Délégué et l'Autorité Déléguée devront rechercher dans le délai imparti précité, toute solution pouvant permettre la poursuite du contrat.

ARTICLE 51: Effets de résiliation pour défaillance de l'Autorité Déléguée

Si le Contrat est résilié par le Délégué conformément aux dispositions de l'article 60, il sera fait application des dispositions suivantes :

- En contrepartie des biens de retour que le Délégué a financés, l'Autorité Déléguée remboursera au Délégué une somme correspondant à la valeur nette comptable, à la date de la résiliation, des immobilisations réalisées ou en cours financés par le Délégué. La valeur nette comptable des biens de retour sera calculée conformément aux durées d'amortissement définies dans l'annexe 2 du Contrat.

- En contrepartie des biens de reprise que le Délégataire a financés, l'Autorité Délégante remboursera le Délégataire sur la base des dispositions de l'article 56, une indemnité calculée sur la base des dispositions de l'article 38.

L'Autorité Délégante versera au Délégataire un dédommagement selon les cas suivants :

- si la résiliation intervient avant la cinquième (5) année de la Gestion Déléguée, le dédommagement sera égal au résultat net du dernier exercice multiplié par la moitié (1/2) du nombre des années restant à courir entre la date de la résiliation et l'expiration de la durée de la Gestion Déléguée telle qu'elle est définie à l'article 4 de la Convention ;
- l'année à prendre en considération pour le calcul des années restantes est l'année de la décision de résiliation.

ARTICLE 52: Résiliation pour cas de force majeure

Le Contrat pourra être résilié pour cas de force majeure dans les conditions prévues à l'article 269 du Dahir formant Code des Obligations et Contrats (DOC) et conformément à l'article 10 de la loi 54-05 relative à la gestion déléguée des services publics.

Outre les cas de force majeure tels que définis par le Cahier des Clauses Administratives Générales (C.C.A.G), et aux fins de la présente Convention, "Force majeure" signifie tout événement qui est en dehors du contrôle du Délégataire ou de l'Autorité Délégante et qui rend impossible l'exécution de leurs obligations respectives ou qui les rend si difficiles qu'elles peuvent être tenues pour impossibles dans de telles circonstances.

Les cas de force majeure comprennent, entre autres, guerres, tremblements de terre, raz de marée, tempêtes, inondations, actes de terrorisme et actions revendicatives, à l'exception des cas où de telles actions concernent exclusivement le Délégataire.

ARTICLE 53: Autres cas de déchéance

Le Délégataire peut être immédiatement déchu du Contrat en cas de dissolution anticipée, de redressement ou de liquidation judiciaires assortis ou non d'une autorisation de continuation de l'Entreprise, et en cas de cession par les actionnaires de tout ou partie de leurs actions en violation de l'article 27 de la Convention.

Titre XI : Extinction du contrat

ARTICLE 54: Causes d'extinction du Contrat de Gestion Délégée

Le Contrat prend fin, soit normalement aux termes prévus à l'article 4, soit de manière anticipée dans les cas prévus aux articles 46, 47, 50, 52 et 53 de la Convention.

ARTICLE 55: Rachat du contrat de gestion déléguée

L'Autorité Délégante a le droit de racheter la Gestion Délégée, après un délai minimum de 4ans à compter de la date d'entrée en vigueur du Contrat. Le droit de rachat doit être exercé entre la 3^{ème} et la 5^{ème} année de la Gestion Délégée.

A cet effet, l'Autorité Délégante doit notifier son intention de rachat au Délégataire avec un préavis de six (6) mois au moins avant la date qu'elle envisage pour ce rachat ;

L'Autorité Délégante versera au Délégataire un dédommagement égal à la moyenne arithmétique des résultats nets des trois (3) derniers exercices ;

Le rachat sera effectif à compter du versement de l'ensemble des sommes dues par l'Autorité Délégante au Délégataire conformément à l'article 67. L'Autorité Délégante se substituera alors au Délégataire ou lui substituera un autre Délégataire selon les conditions décrites aux articles 54, 57 et 56.

ARTICLE 56: Continuation des services à la fin de la Gestion Délégée

Quel que soit le mode d'extinction de la Gestion Délégée, l'Autorité Délégante aura la faculté, sans qu'il en résulte un droit à indemnité pour le Délégataire, de prendre pendant les six (6) derniers mois de la Gestion Délégée toute mesure pour assurer la continuité du service délégué en réduisant autant que possible la gêne qui en résulte pour le Délégataire.

D'une manière générale, l'Autorité Délégante pourra prendre toutes les mesures nécessaires, de manière concertée avec le Délégataire, pour faciliter le passage progressif de la Gestion Délégée au nouveau régime de gestion et d'exploitation du service délégué.

ARTICLE 57: Retour des biens de retour à l'Autorité Délégante

- A la date d'extinction normale ou anticipée du Contrat, l'Autorité Délégante sera subrogée de plein droit dans l'ensemble des droits du Délégataire afférents aux biens de retour.
- A cette même date, le Délégataire devra retourner à l'Autorité Délégante, gratuitement et sans frais pour elle, en état normal d'entretien et de

fonctionnement, compte tenu de leur ancienneté et de leur utilisation, l'ensemble des biens de retour amortis comptablement en totalité.

- Pour les biens de retour financés par le Délégué et non amortis totalement, le Délégué sera indemnisé à hauteur de la valeur nette comptable de ces biens sur la base des durées d'amortissement définies dans l'annexe 2 du Contrat et à l'exception des cas de déchéance du Délégué suivant l'article 47 ci-dessus;
- Le cas échéant, une compensation sera faite entre les sommes que se doivent réciproquement les parties en application du Contrat et des suites de son expiration. L'Autorité Délégante pourra retenir sur la Garantie les sommes résiduelles qui lui seront dues.
- Sans préjudice des dispositions de l'article 46, les modalités de règlement sont arrêtées à l'article 57.
- Pour le cas des biens qui ont fait l'objet de garantie sur emprunt, le règlement devra être effectué à la date de la reprise sur la base de la valeur nette comptable des biens concernés.

ARTICLE 58: Remise des biens en cas d'expiration anticipée du Contrat

En cas de déchéance, de résiliation, de rachat ou d'extinction anticipée du Contrat, le Délégué est tenu, dans un délai maximum de trois (3) mois, de mettre à la disposition de l'Autorité Délégante, en bon état d'entretien et de fonctionnement, l'ensemble des biens de retour.

ARTICLE 59: Reprise des biens de reprise par l'Autorité Délégante

A la date d'extinction normale ou anticipée du Contrat de Gestion Délégée, l'Autorité Délégante a la faculté de reprendre en totalité ou en partie, contre indemnité, les biens de reprise et stocks nécessaires à l'exploitation normale du service délégué. Sa décision de reprise doit être précisée dans la notification. Durant la période transitoire, l'Autorité délégante a accès à toutes les informations sur la situation de ces biens et leur état.

L'Autorité Délégante entrera en possession des biens de reprise et des stocks visés ci-dessus sur la base d'une liste établie d'un commun accord.

- La valeur des biens de reprise est fixée comme suit :
- Les biens de reprise à la valeur comptable nette selon les durées d'amortissement fiscal ou à dire d'expert ;
- Les stocks actifs sur la base du prix moyen pondéré ou à dire d'expert ;

Pour le cas des biens qui ont fait l'objet de garantie sur emprunt, le règlement sera effectué à la date de la reprise sur la base de la valeur nette comptable des biens concernés.

ARTICLE 60: Modalités de fin de la gestion déléguée

- **Remise en bon état des ouvrages, des installations et du matériel du service délégué**

En cas de rachat, de déchéance, de résiliation ou d'expiration de la Gestion Déléguée, le Délégataire devra remettre à l'Autorité Délégante tous les ouvrages et installations ainsi que le matériel du service délégué en bon état d'entretien et de fonctionnement.

L'Autorité Délégante pourra retenir, s'il y a lieu, sur les indemnités éventuelles dues au Délégataire, les sommes nécessaires pour mettre ces ouvrages et matériel en état normal de service.

- **Personnel du Délégataire à la fin de la Gestion Déléguée**

En cas de déchéance, de résiliation, de rachat ou à l'expiration normale ou anticipé de la Gestion Déléguée, le Délégataire restera redevable à l'égard du personnel de tous les droits lui revenant conformément à la législation du travail et au droit des sociétés.

Le Délégataire, s'engage expressément à tenir l'Autorité Délégante indemne de toute conséquence notamment financière vis-à-vis de ce personnel, en supportant l'ensemble des coûts pouvant découler d'une telle situation.

Le Délégataire relèvera et garantira l'Autorité Délégante de toute réclamation que le personnel du Délégataire viendrait à émettre à l'encontre de l'Autorité Délégante.

Il s'engage à intervenir dans toute procédure qui viendrait à être engagée contre l'Autorité Délégante dans ce cadre et à se substituer à l'Autorité Délégante dans le paiement de toute somme à laquelle elle serait condamnée au profit d'un salarié du Délégataire pour ces faits.

- **Les droits et redevances de l'Autorité Délégante**

Le Délégataire versera à l'Autorité Délégante les droits, redevances ainsi que toute somme due à celle-ci au titre de la période écoulée du mois ou de l'exercice considéré, jusqu'à la prise d'effet de la fin du contrat telle qu'elle aura été notifiée par l'Autorité Délégante.

- **Modalité de règlement**

Le règlement des sommes dues par chacune des parties à l'autre au titre de la fin de la Gestion Déléguée telle que définie ci-dessus devra être effectué dans un délai de six (6) mois à compter de la date de fin du Contrat.

Titre XII : Dispositions transitoires

ARTICLE 61: Suivi des dossiers juridiques

Le Délégué s'engage à informer l'Autorité Déléguée des dossiers juridiques engageant la responsabilité de l'Autorité déléguée.

Titre XIII : Dispositions diverses

ARTICLE 62: Droit applicable

Le Contrat est régi par le droit Marocain.

ARTICLE 63: Règlement des différends et des litiges

Les parties s'efforceront de régler à l'amiable tout différend qui découlerait du présent contrat.

A défaut de règlement à l'amiable sous trente (30) jours, les litiges seront, à l'initiative de la partie la plus diligente, soumis à l'Autorité de Tutelle à l'effet de proposer dans un délai de soixante (60) jours une solution dans l'intérêt mutuel des parties.

Si le recours à l'Autorité de Tutelle n'apporte pas de règlement dans le délai précité, le litige sera soumis à la compétence exclusive du Tribunal Administratif de ...

Les contestations, portant exclusivement sur :

- Des différends liés à l'investissement effectivement réalisé et financé par le Délégué ;
- La reconstitution du montant intégral de la caution en cas de prélèvement par l'Autorité Déléguée ;
- Les dispositions afférentes à la déchéance ou à la résiliation soit par l'Autorité Déléguée dans le premier cas soit par le Délégué dans le deuxième cas à l'exception des cas de résiliations prévus aux articles 47, 50 et 59.

Seront tranchées selon les règles du centre international pour le règlement des Différends relatifs aux Investissements (CIRDI) par voie d'arbitrage et après épuisement de la procédure de conciliation devant l'Autorité de Tutelle visée au paragraphe 2 ci-dessus, conformément à la convention de Washington du 18 Mars 1965 ratifiée par le Royaume du Maroc par le dahir du 11 Mai 1967.

L'Autorité Délégante dans le cadre d'un tel arbitrage peut être représentée par son Autorité de Tutelle.

Le lieu d'arbitrage sera la ville de

ARTICLE 64: Notifications

Toute notification ou injonction au titre du Contrat doit être faite par lettre recommandée avec demande d'avis de réception ou par lettre délivrée par porteur contre cachet de réception.

Les notifications ou injonctions prévues par le Contrat sont valablement effectuées aux domiciles élus et aux personnes ci-dessous :

- Pour l'Autorité Délégante : le Président de l'Autorité Délégante ;
- Pour le Délégué : le Directeur Général de la société Déléguée.

Le Délégué s'interdit de rejeter toute notification provenant de l'Autorité Délégante.

ARTICLE 65: Textes généraux applicables

Le Contrat et les relations s'établissant entre les parties seront régis par les lois et règlements en vigueur au Maroc, notamment, ceux applicables en matière de Gestion Déléguée.

Le Délégué est soumis, en particulier, aux obligations découlant des textes ci-après tels qu'ils auront été modifiés ou complétés :

- les dispositions du cahier des charges réglementant l'activité de dépannage du Ministère de l'Équipement, des Transports et de la Logistique ;
- Dahir n° 1.15.85 du 20 ramadan 1436 (7 juillet 2015) portant promulgation de la loi organique n° 113.14 relative aux Communes ;
- Dahir n° 1-06-15 du 15 moharrem 1427 (14 février 2006) portant promulgation de la loi n° 54-05 relative à la Gestion Déléguée des services publics ;
- Décret N° 2-03-169 du 22 Moharrem (26 mars 2003) relatif au transport routier de marchandises pour compte d'autrui ou pour compte propre ;
- Dahir des obligations et contrats (DOC) ;
- Dahir n° 1-96-124 du 14 rabii II 1417 (30 août 1996) portant promulgation de la loi n° 17-95 relative aux sociétés anonymes, telle que cette loi a été modifiée par la loi 20-05 (dahir n° 1-08-18 du 23 Mai 2008).
- Dahir n° 1-63-260 du 24 joumada II 1383 (12 novembre 1963) relatif aux transports par véhicules automobiles sur route tel qu'il a été modifié et complété, notamment par la loi n° 16-99 promulguée par le dahir n° 1-00-23 du 9 kaada 1420 (15 février 2000) ;
- Arrêté Viziriel du 8 Joumada I 1372 (24 Janvier 1953) relatif à la police de la circulation et du roulage, tel qu'il a été complété, par le décret N° 2-97-377 fixant

les normes d'émission de gaz d'échappement des véhicules automobiles, adopté en conseil de gouvernement en date du 3 Juin 1997 et en conseil des Ministres en date du 17 Janvier 1998 ;

-Circulaire n°4159 S.G.G. /CAB du 12 février 1959 et l'instruction n°1023/59 Secrétariat Général du Gouvernement (SGG) du 6 octobre 1959, ainsi que la réglementation du travail et des salaires au Maroc.

-Code du travail ;

-Législation en matière d'Accident du Travail, de Sécurité Sociale et Assurance Maladie Obligatoire ;

-Code du commerce ;

-Code des assurances ;

-Code Général des Impôts.

En outre, le Délégué sera soumis, aux dispositions en vigueur en matière des services publics, de circulation urbaine et des accidents de la circulation.

ARTICLE 66: Intégralité du Contrat de Gestion Déléguée "cas d'une clause entachée de nullité"

Au cas où l'une des dispositions du Contrat serait entachée de nullité, la validité de celle-ci ne sera pas remise en cause dans la mesure où les dispositions économiques et financières du Contrat ne seraient pas affectées.

A cet effet, les parties prendront toutes les dispositions nécessaires, tout en respectant l'esprit du Contrat et l'intérêt des parties.

ARTICLE 67: Unité de mesure, valeur de référence du Dirham et langues du Contrat

Les parties conviennent que les documents du contrat sont rédigés en langue arabe ou en langue française. Les deux versions de la convention ont la même valeur juridique.

Les montants indiqués dans le Contrat sont en Dirham constant valeur de référence de la date de signature du contrat.

ARTICLE 68: Enregistrements et frais divers

Les frais, droits et honoraires auxquels l'établissement et l'enregistrement du Contrat pourraient donner lieu sont à la charge du Délégué.

ARTICLE 69: Election de domicile

Pour les besoins du Contrat :

a) le Délégué élit domicile à son siège social à

b) l'Autorité Délégante élit domicile au Siège de

Toute modification de ce domicile élu n'est opposable à l'autre partie que sept (7) jours francs après qu'elle en ait reçu la notification.

Titre XIV : Liste des documents annexes

ARTICLE 70: Modèle de caution bancaire

Le Délégué établira la caution objet de l'article 37 selon le modèle ci-après.

MODELE DE CAUTION

Garant : (La Banque)

Garanti : (Le Délégué)

- Le bénéficiaire
- l'Autorité Délégante.....

A/ Au titre du Contrat de la Gestion Déléguée du service du remorquage et de la mise en fourrière signé le....., désigné « la convention », le Délégué s'engage à fournir une caution bancaire de dirhams marocains conformément aux dispositions de l'article 36 de la convention. Elle aura une validité d'un an et sera reconduite et actualisée annuellement conformément aux termes l'article 37 de la convention.

Cette caution prendra effet à la date d'entrée en vigueur de ce contrat.

B/ Ceci étant exposé, nous (la Banque) déclarons nous porter caution conjointe et solidaire et de manière irrévocable garantir, vis-à-vis du bénéficiaire désigné ci-dessus à hauteur de la somme de Dirhams, les montants auxquels le Bénéficiaire pourra faire appel en vertu des dispositions de la convention ci-dessous spécifiées.

C/ Le bénéficiaire pourra faire appel au montant de la caution conformément aux articles 37 et 38 dans les cas suivants :

- a) Pour le paiement des sommes qui lui sont dues par le garanti en vertu des dispositions des articles 37 et 38 de la convention.

b) Pour le paiement des dépenses faites en raison des mesures prises pour assurer la sécurité publique, la continuité ou la continuation du service délégué, dans les cas prévus dans les articles 47, 49, 50, 53 et 54 de la convention.

D/ Nous la Banque nous engageons à payer à l'Autorité Délégante au titre du présent acte de caution le montant susmentionné dès réception de sa demande écrite sous forme de lettre recommandée avec accusé de réception sans que l'Autorité Délégante soit tenue de justifier sa demande étant entendu toutefois que l'Autorité Délégante précisera que le montant qu'elle réclame lui est dû parce que l'une ou l'autre des conditions prévues par les articles susmentionnés ne sont pas remplies et qu'elle spécifiera l'article concerné. Elle joindra à sa demande les pièces prévues dans l'article concerné.

Tout paiement de notre établissement au titre du présent acte de caution sera effectué au profit de l'Autorité Délégante à première demande de celle-ci sans pouvoir différer le paiement ni soulever de contestation, pour quelque motif que ce soit jusqu'à concurrence de la somme définie au paragraphe C précité, nonobstant tout recours judiciaire ou arbitral.

Les appels au montant de la présente caution devront être effectués par le Président de l'Autorité Délégante

Le présent acte expirera un (1) an après la date de la fin du Contrat sauf en cas de procédure judiciaire ou arbitrale entreprise par l'Autorité Délégante contre le Délégataire, auquel cas le Délégataire maintiendra la caution en vigueur.

a....., le.....

ARTICLE 71: Les annexes du contrat de gestion déléguée

Les documents ci-après sont les annexes du Contrat et ont valeur contractuelle :

- Annexe 1 : Périmètre de la Gestion Déléguée ;
- Annexe 2 : Programme d'investissement du Délégataire, Tarifs de la Gestion Déléguée et projections financières.

POUR L'AUTORITE DELEGANTE

POUR LE DELEGATAIRE

.....le,.....

APPROBATION DU MINISTRE DE L'INTERIEUR

Rabat le,.....



مقرر النقطة الثالثة



المقرر عدد 45 / 2022 بتاريخ 18 غشت 2022

النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات

وإيداعها بالمحجز بجماعة العرائش.

- إن مجلس جماعة العرائش المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ الخميس 20 محرم 1444 الموافق ل 18 غشت 2022.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، خاصة المادة 43 منه.
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز بجماعة العرائش.
- وبعد اعتماد التصويت العلني برفع الأيدي.
- وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين لعملية التصويت.....: 16
- عدد الأصوات المعبر عنها.....: 16
- عدد الأعضاء الموافقين.....: 16، وهم السادة والسيدات:
عبد المومن صبيحي -السعيد بوشيبة - مجد المتوكي - رشيد الركراك - فاطمة شهر - هيام الكلاعي - مجد براد - إكرام عمّة - نجية اجبارة - فاطمة القنبوعي - منير بوملوي - حميد العالي - عبد العالي الزيتوني- لحسن الشاوي - سميرة اليملاحي - مجد هلال.
- عدد الأعضاء الراضين.....: لا أحد
- عدد الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق مجلس جماعة العرائش بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز بجماعة العرائش.

كاتب الجلسة

مجد براد

نائب كاتب الجلسة



رئيس المجلس

رئيس جماعة العرائش
عبد المومن صبيحي

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة طنجة - تطوان - الحسيمة
عمالة إقليم العرائش
جماعة العرائش

رئيس مجلس جماعة العرائش

إلى

السيد المحترم: مستشار صاحب الجلالة
الديوان الملكي - القصر الملكي العامر - الرباط

برقية ولاء وإخلاص إلى المقام العالي بالله بمناسبة اختتام الدورة الاستثنائية لشهر غشت 2022
المنعقدة يوم الخميس 18 غشت 2022

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آل بيته الطاهرين
مولاي صاحب الجلالة والمهابة، أمير المؤمنين وحمي الملة والدين أدام الله عزكم وعلاكم.

نعم سيدي أعزكم الله

بعد تقديم فروض الطاعة والولاء، ومكين التعلق والوفاء لعرشكم المجيد، يتشرف خديم الأعتاب
الشريفة، عبد المومن صبيحي رئيس مجلس جماعة العرائش باسمه الخاص ونيابة عن أعضاء وأطر
وموظفي الجماعة وعن رعايا جلالتم بهذه المدينة بأن يرفع إلى جنابكم الشريف أعزكم الله ونصركم
وسدد خطاكم أسى وأصدق آيات الولاء والإخلاص، وأنبئ مشاعر التعلق بالعرش العلوي المجيد
والالتفاف الدائم حول قائد الأمة وضامن وحدتها واستمراريتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس
نصره الله وأيده بمناسبة اختتام أشغال الدورة الاستثنائية لشهر غشت المنعقدة يوم الخميس 18
غشت 2022. بهذه المناسبة أجدد لكم باسمي الخاص وباسم رعاياكم الأوفياء سكان مدينة العرائش
ولاءنا وإخلاصنا وتعلقنا بأهداب العرش العلوي المجيد، ونؤكد لكم يا مولاي تجندنا وراء قائد الأمة في
معركة التجديد والحدثة والتطور، وانخراطنا المتواصل من أجل تقدم بلادنا وتنميتها وازدهارها على
كافة الأصعدة تحت قيادتكم الرشيدة.

حفظ الله مولانا أمير المؤمنين في ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وصاحبة السمو
الأميرة الجليلة لالة خديجة وقوى جنابكم بصنوكم المجيد المولى رشيد وسائر أفراد الأسرة العلوية
المجيدة إنه سميع مجيب الدعوات، والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

خديم الأعتاب الشريفة عبد المومن صبيحي

رئيس جماعة العرائش

رئيس جماعة العرائش
عبد المومن صبيحي

